

OPEN ACCESS

Submitted: 30/5/2021

Accepted: 8/7/2021

## مدى عدالة حق الاستثارة في الدواء في ظل جائحة (كوفيد-19) المستجد في ضوء الاتفاقيات الدولية والقانون القطري

صلاح زين الدين

أستاذ القانون الخاص، جامعة قطر، قطر

salah.zaineddin@qu.edu.qa

### ملخص

أسدى التقدم العلمي والتقني خدمة جليلة للإنسانية جمعاء، وأسهم في تعاون الدول، وفي تداخل المجتمعات البشرية بصورة لم يسبق لها مثيل، حتى أصبح العالم الكبير مجرد «قرية» صغيرة، تنتشر فيها الأحداث بسرعة فائقة، ذلك أن تعرّض بعض المجتمعات البشرية لبعض الأزمات الجسيمة التي تُثير بعض التحديات السلبية، يمس مصالح مجتمعات ودول أخرى. وتُعد جائحة (كوفيد-19) المستجد خير دليل على ذلك.

وغير خاف، أن الآثار السلبية لهذه الجائحة، قد أصابت جُل المجتمعات البشرية في أنحاء المعمورة في مناح عديدة، وبخاصة الصحية منها. ولقد ألهبت هذه الجائحة السباق بين الشركات الدوائية الدولية في السعي الخيث من أجل السبق في تسجيل براءات اختراع استثنائية للوصول إلى المطعوم الذي يكسر ظهر هذه الجائحة، ويوقف فتكها بالمجتمعات البشرية.

هذا البحث، محاولة متواضعة لإعادة النظر في تقييم حق الاستثارة في براءات اختراع الدواء في ظل هذه الجائحة، للوقوف على مدى عدالة هذا الحق المحمي في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ومن ثم البحث عن أفكار أو حلول قانونية تُسهم في التخفيف من آثار هذا الحق الاستثنائي لشركات الدواء العملاقة، نظرًا للعبء الثقيل الذي يلقيه على الصحة العامة لدى كثير من الدول التي تعجز عن توفير المطعوم للمصابين بهذا الفيروس بأسعار مناسبة، بعيدًا عن رغبات شركات الدواء المنتجة له والساعية إلى تحقيق أعلى درجات الربح المالي من تمتلك براءات اختراع بشأن هذه الجائحة.

**الكلمات المفتاحية:** حق الاستثارة، براءات اختراع الدواء، الترخيص الإجباري، جائحة (كوفيد-19)، اتفاق تريبس (TRIPS)، القانون القطري

للاقتباس: زين الدين، صلاح. «مدى عدالة حق الاستثارة في الدواء في ظل جائحة (كوفيد-19) المستجد في ضوء الاتفاقيات الدولية والقانون القطري»، المجلة الدولية للقانون، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2021، عدد خاص بمؤتمر «القانون في مواجهة الأزمات العالمية - الوسائل والتحديات»، كلية القانون، جامعة قطر، 7-8 فبراير 2021

<https://doi.org/10.29117/irl.2021.0196>

© 2021، زين الدين، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

# The Fairness of Exclusive Right Granting to Drug Patents during the COVID-19 pandemic in light of the International Conventions and Qatari Law

Salah Zaineddin

Professor of private law, College of Law, Qatar University

salah.zaineddin@qu.edu.qa

## Abstract

Scientific and technical progress has served humanity greatly. In a way never before seen, it has facilitated cooperation between states and intertwining human societies. It has turned the big world into a small »village« where the impact of certain events spread very quickly. Events that negatively impact specific areas touch the lives of those living in the furthest of places.

A recent and serious example is the propagation of COVID-19. This pandemic has fueled the race among international pharmaceutical companies in the relentless pursuit of a head start in registering exceptional patents to reach the vaccine that puts an end to the pandemic.

This research is a modest attempt to review the exclusive right for drug patents in light of the COVID19- pandemic. It investigates the fairness of this right, which is protected in international conventions and domestic laws. It searches for legal solutions far from the control of drug companies seeking to possess these patents. It takes into consideration factors that mitigate the effects of this exclusive right given the heavy burden it places on the public health of countries unable to provide adequate care due to high costs.

**Keywords:** Right of Exclusivity; Drug patents; Compulsory licensing; COVID-19; TRIPS Agreement; Qatari Law

Cite this article as: Zaineddin S., "The Fairness of Exclusive Right Granting to Drug Patents during the COVID-19 pandemic in light of the International Conventions and Qatari Law", *International Review of Law*, Volume 10, Issue 3, 2021, Special Issue on the conference of "Law in the Face of Global Crises: Means and Challenges", Collage of Law, Qatar University, 7-8 February 2021

<https://doi.org/10.29117/irl.2021.0196>

© 2021, Zaineddin S., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

## المقدمة

إن «الإنسان» أفضل مخلوقات الله تعالى في الوجود، فالخالق، جلّ وعلا، أكْرَمَهُ بالعقل والفكر وخصه بالعلم والمعرفة، وَنَعَّمَهُ بِمَا يُيسِّرُ له من رغد العيش والرزق، من أجل القيام بعمل الخير، وتجنب عمل الشر<sup>1</sup> في الحياة الدنيا ما استطاع إلى ذلك سبيلاً<sup>2</sup>. وينبغي أن تُصان حقوق الإنسان المشروعة في كل زمان ومكان، وعلى كافة الصعد. وهذا ما تؤكده أبسط البديهيات القانونية القائلة بأن الإنسان يتمتع بأهلية وجوب الحقوق له منذ ميلاده وحتى مماته، ويأتي على رأس هذه الحقوق، الحق في الحياة والصحة.

وتشهد الأديان السماوية، بأن الأنبياء والرسل قد تم تكليفهم من الله تعالى بدعوة الناس إلى الإيمان بوحداية، وأن يُسلموا له، وأن يعبدوه وحده، وألا يشركوا به - جَلَّ جَلَالُهُ - أحداً<sup>3</sup>، وأن يتبعوا ملة الإيمان بالتوحيد، وأن يتجنبوا ملة الإلحاد والشرك<sup>4</sup>.

ويشهد التاريخ الحديث أن المخلصين من بني البشر قد التفتوا بقوة إلى أهمية «حقوق الإنسان»<sup>5</sup>، ومن ثم عملوا على تكريسها في ضمير الجماعة على مر السنين من خلال الوسائل المتاحة، سواء الفلسفية أو الاجتماعية أو الدينية، وقد تم تقنين ما ارتأوا من هذه الحقوق في ميثاق «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»<sup>6</sup> الذي يُعد مظلة عامة، بموجبه، يحق لكل شخص أن يستظل بها كحد أدنى لحفظ حقوقه الإنسانية في المجتمعات البشرية حول المعمورة. ومن بين الحقوق التي أقرها هذا الميثاق، حقوق الإنسان على أفكاره؛ إذ نادى بالاعتراف «لكل فرد الحق في الاستفادة من حماية المنافع المادية والمعنوية المتأتية من أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني يكون ذلك الفرد هو السبب في وجوده»<sup>7</sup>.

ويشهد الزمان أن المجتهدين من بني الإنسان قد سهروا طويلاً؛ حتى نجحوا في الوصول إلى كم هائل من الإبداعات والابتكارات والاكتشافات الفكرية التي أضحت تُسمى «حقوق الملكية الفكرية»<sup>8</sup>. وإذا كانت الاختراعات بالمطلق تأتي على رأس هذه الحقوق، فإن الاختراعات الدوائية تُعد الأكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية. ومن الجدير بالذكر أن الموقف الفقهي من مسألة حماية الحقوق الفكرية<sup>9</sup>، وبخاصة براءات الاختراع الدوائية،

- 1 جعل الله تعالى الإنسان خليفة في الأرض، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30].
- 2 قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿٥١﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِذْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾ [الفجر: 15-16].
- 3 بدلالة قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٣﴾﴾ [الإخلاص: 1-4].
- 4 بدلالة قوله تعالى: ﴿قُولُوا يَا اللَّهِ إِنَّا وَهْمًا نُزِّلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنزَلَ إِلَهُ الْإِنْسَانِ وَاسْتَعْيِلْ وَإِنَّكَ إِتْرَاهِنَةٌ وَالْأَسْبَابُ وَمَا أَوْقَى مَوْسَى وَعِيسَى وَمَا أَوْقَى النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَبَيْنَ لَمْ يَسْلُبُونَ﴾ [البقرة: 136].
- 5 لعل في العبارة المشهورة للفاروق عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» التي وجهها للوالي عمرو بن العاص لاعتداء ابن الأخير على أحد أبناء الرعية في مصر، أبلغ دليل على سبق إلى ذلك. انظر في تفصيل ذلك: عبد العزيز بن إبراهيم العمري، كتاب الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين، دار أشبيلية، الرياض، 2001، ص 110.
- 6 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1948. <http://bit.ly/38nrtGw>، تاريخ الزيارة: 2021/5/28.
- 7 المادة (72) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
- 8 نرى أن يطلق على هذه الحقوق مسمى «الحقوق الفكرية» بدلاً من «حقوق الملكية الفكرية» على سند من قول فصلناه في مؤلفنا، المدخل إلى الملكية الفكرية، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 96.
- 9 ويشمل تعبير «الحماية» في هذا المقام، الأمور التي تؤثر في توفر حقوق الملكية الفكرية، واكتسابها، ونطاقها، واستمرارها، وإنفاذها، واستخدامها، وذلك بدلالة المادة (3)، فقرة (3) من اتفاق تريبس.

لم يكن محل إجماع بين الفقهاء منذ البدايات الأولى لطرح هذه المسألة. وقد انعكس ذلك على موقف الدول أيضاً؛ إذ سبق أن واجهت هذه المسألة جدلاً فقهيًا قويًا مبكرًا، وقد تبلور عن ذلك الجدل ثلاثة اتجاهات<sup>10</sup>، أما الاتجاه الأول: فنأدى بتأييد حماية الحقوق الفكرية، وبخاصة الاختراعات، على سند من القول بأن ذلك يشكل احتراماً لقواعد العدالة وضماناً للمنافسة المشروعة، ومساواةً أمام القانون، ويؤدي إلى التقدم والازدهار وجلب رأس المال الاستثماري<sup>11</sup>، وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد في الدول.<sup>12</sup> وقد ساد هذا الاتجاه في الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الرأسمالي، وكذلك الدول التي تدور في فلكها<sup>13</sup>. ويأخذ على هذا الاتجاه أنه يصب في مصلحة الدول المتقدمة على حساب مصلحة الدول النامية، نظرًا لافتقارها لكثير من أسرار التقنيات في معظم المجالات، وتلجأ للحصول عليها من الدول المتقدمة، وفق شروط مجحفة تفرضها هذه الأخيرة على الأولى بهذا الصدد<sup>14</sup>. وغير خاف أن هذا الاتجاه لا يخلو من وجهة، لكن واجهته معارضة قوية من البعض، ووجهوا له سهامًا من النقد الشديد، ووصفوه بأنه اتجاه مبني على الانحياز المطلق لصالح الدول المتقدمة، لمخالفته واقع الحال في الدول النامية التي عانت من عدم التوازن مع الدول المتقدمة؛ ذلك لأن المساواة في الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق الفكرية، مساواة قانونية وليست مساواة واقعية. فضلًا على أن النظام الدولي بشأن حماية الاختراعات يؤدي - في الغالب - إلى تكريس البراءات ذات الاختراعات الحيوية، بيد الدول المتقدمة واحتكار هذه الأخيرة لتلك الاختراعات واستخدامها وسيلة هيمنة وتبعية في علاقاتها مع الدول النامية<sup>15</sup>. الأمر الذي يقتضي إقامة التوازن بين المصالح المتعارضة. ولذا، نرى أنه من الصواب، القيام بحماية الحقوق الفكرية، تحت قواعد منصفة، تستفيد معها كل دولة بما لديها من ميزة تفضيلية.

وأما الاتجاه الثاني: فنأدى بمعارضة حماية الحقوق الفكرية، وبخاصة الاختراعات منها، على سند من القول بأن حماية هذه الحقوق يؤدي إلى قيام الاحتكارات على المستوى الوطني والدولي، مما يلحق أضرارًا بالمجتمعات والشعوب، وأن في حمايتها تعارضًا مع الحرية الاقتصادية، كما أن حمايتها تشكل عقبة في سبيل تطوير الصناعات الوطنية وارتفاع أثمان السلع والمنتجات وفرض شروط تعسفية في عقود التراخيص<sup>16</sup>. وقد وجد هذا الاتجاه نصيبًا من التطبيق لدى الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الاشتراكي، وكذلك الدول التي تدور في فلكه<sup>17</sup>. ويبدو أن هذا الاتجاه يصب في مصلحة الدول النامية على حساب مصلحة الدول المتقدمة، نظرًا لأنها تمتلك أسرار التقنيات في

10 أحمد علي عمر، الملكية الصناعية وبراءات الاختراع، مطبعة الحلمية، الإسكندرية، 1993، ص 16-18؛ عبد الرشيد مأمون ومحمد عبد الصادق، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، دار النهضة، القاهرة، 2004، ص 673؛ مصطفى كمال طه، القانون التجاري اللبناني، ج 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

11 وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية خلال مسيرتها التقنية؛ إذ وضعت 11 مليوناً ونصف إختراع بين يدي العلماء والباحثين، كي ينهلوا منها، وينبوا عليها. محمد حسني عباس، الملكية الصناعية والمحل التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص: م.

12 جلال أحمد خليل، النظام القانوني لحماية الاختراعات ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، 1983، ص 244.

13 السيد عطية عبد الواحد، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلية، مكتبة الجامعة الشارقة، الشارقة، 2012، ص 89.

14 محسن شفيق، عقود نقل التكنولوجيا للدول النامية، محاضرات على آلة الكتابة، أقيمت على طلبة الماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة القاهرة، 1981-1982؛ عمر، ص 80.

15 خليل، ص 244، 311؛ ليلي شيخة، أثر الالتزام بحماية براءات الاختراع على صناعة الأدوية والحصول عليها، دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر، دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2016، ص 23.

16 عمر، ص 80. خليل، ص 288-290.

17 تقلص النظام الاشتراكي، بصورة ملموسة في العقود الماضية، بينما تمدد النظام الرأسمالي بصورة لافتة.

معظم المجالات، وتضمن بها على الدول النامية، وتستعمل ذلك في ضمان استمرار تبعية الأخيرة لها. وغير خاف أن هذا الاتجاه له بعض ما يبرره، من جهة احتمالية سوء استخدام حماية براءات الاختراع إلى الاحتكار والهيمنة<sup>18</sup>. ومع ذلك يَصُعبُ إعمال هذا الاتجاه على إطلاقه؛ لأنه قائم على رفض تام لتنظيم وحماية الحقوق الفكرية بحجة نصره الضعيف أمام القوي، كما أنه يهدر كافة حقوق الأخير لصالح الأول، الأمر الذي لا بد من تقيده بقيود مناسبة، توازن بين مصالح الطرفين. ولذا، نرى أنه من الخطأ البين عدم التسليم بتنظيم وحماية الحقوق الفكرية، بل من الصواب الكبير، القيام بذلك، ومن ثم العمل على تعديل وتصحيح القواعد الناظمة لهذه الحقوق على المستوى الوطني والدولي، للوصول إلى قواعد منصفة، وتدفع إلى التطور الاقتصادي في الدول بصورة تستفيد معها كل دولة بما لديها من ميزة تفضيلية.

وأما الاتجاه الثالث: فنأدى برد الحقوق الفكرية التي تحقق مصلحة مشروعة لأصحابها؛ لأن في ذلك إنصافاً وعدلاً وتشجيعاً لهم على مواصلة البحث والابتكار في شتى مجالات الحياة، نتيجة لإعمال الفكر والذهن، لما في ذلك من مصلحة عامة حقيقية مؤكدة تخدم المجتمعات الإنسانية، ويشكل هذا الاتجاه رؤية الفقه الإسلامي من مسألة تنظيم وحماية الحقوق الفكرية<sup>19</sup>. وإذا كان مصطلح «الملكية الفكرية» غير معروف باللفظ في الفقه الإسلامي، كما قال البعض<sup>20</sup>، ويُفسر ذلك، النظرة الشاملة التي تنظرها الشريعة الإسلامية للعلم، في ضوء مقاصدها الخاصة والعمامة<sup>21</sup>، ذلك أن الفقهاء المسلمين قد عرفوا المال تعريفاً مفصلاً<sup>22</sup>، وذهبوا إلى أن معنى المال ينصرف إلى العيان والمنافع على السواء<sup>23</sup>. ومع ذلك فقد أصل الدكتور فتحى الدريني<sup>24</sup> لهذه الحقوق، وتيقن له أن بعض الفقهاء المسلمين القدامى قد تناولوا هذه الحقوق بمفهومها العام والحقيقي، كالإمام القرافي، وسار على ذات الدرب عدد من الفقهاء المسلمين كالأستاذ مصطفى الزرقا والشيخ على الخفيف<sup>25</sup>، الذين حالو بحث هذا النوع من الحقوق في المصلحة المرسله المتعلقة بالحقوق الخاصة<sup>26</sup>. ولعله من المفيد التذكير في هذا المقام، وجود الكثير من الشهادات الغزيرة على إسهامات المسلمين في مسيرة البحث العلمي والتكنولوجيا - على أساس العلم النافع - عبر العصور<sup>27</sup>.

18 خليل، ص 311؛ شيخة، ص 23.

19 فتحى الدريني، حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987، ص 7.

20 على أحمد المهادوي، «الملكية الفكرية في ميزان المقاصد»، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة 32، ع 3، 2008، ص 307.

21 عز الدين بن زغبية، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2001، ص 9.

22 عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2011، ص 205.

23 عز الدين بن زغبية، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2001، ص 20.

24 فتحى الدريني، حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987، ص 8.

25 القرافي، الفروق، ج 1، ص 208؛ مصطفى الزرقاء، المدخل إلى نظرية الالتزام؛ على الخفيف، الملكية في الشريعة الإسلامية، أشار إليهم فتحى الدريني، المرجع السابق، ص 12.

26 عبد السلام العبادي، حق الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان، 1974، ص 196.

27 بدلالة قوله تعالى في أول ما نزل من آيات القرآن الكريم: ﴿أَفَرَأَى بِرَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ① خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ② أَفَرَأَى وَإِنَّكَ الْآكِرُ ③ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ④ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ⑤﴾ [العلق: 1-5]، وقوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]. فقد كانت تلك الآيات الكريبات دافعا للمسلمين على مَرَّ العُصُورِ الماضية، والأزمنة الغابرة؛ لأن يسلكوا طريق العلم والتعلم والبحث العلمي في جميع فروعها، والتطبيق العملي بعد ذلك، فخاضوا غمار العلوم والدراسة، حتى أسسوا لكثير من المعارف الإنسانية، وأسهموا في بناء المنظومات المعرفية، فمهدوا بذلك للعلم طريقاً، وقدموا للبشرية خيراً كثيراً، ففي مجال الطب شرع المسلمون في اكتشاف أدوية لعلل الإنسان، فكان لهم السبق في تشريع البحث بالمنهج التجريبي، الذي يتميز بالدقة وقوة الملاحظة، فنشأت فكرة التخصص في الطب لدى المسلمين، فكان منهم الكحالون (المختصون في طب العيون) والجراحون والحجامون، وهم أول من ابتكر أدوات الجراحة =

وفي هذا السياق، فقد تم تحريم الاعتداء على الحقوق الفكرية من قبل المجمع الفقهي الإسلامي في اجتماعه التاسع في مكة المكرمة في مارس عام 1986م. كما تم تبني مبدأ الحماية القانونية للحقوق الفكرية لأصحابها (دون تمييز بين المواطنين والأجانب) من قبل المجمع المذكور في قراره رقم (5/543) الصادر في الكويت في ديسمبر عام 1998م. وغير خاف، أن هذا الاتجاه يوازن بين تقرير تنظيم وحماية الحقوق الفكرية بين مصالح الجميع، ولا يصب في مصلحة طرف على حساب مصلحة الآخر، ولا يهدر حقوق طرف لحساب آخر. ذلك أنه يكلل تنظيم وحماية هذا النوع من الحقوق بإكليل المشروعية والأخلاق العامة التي ينبغي أن تكون ضابطا لاستخدام هذه الحقوق. ونرى أن هذا الاتجاه جدير بالتأييد، كونه يقيم توازناً عادلاً بين المصالح المتعارضة، كما أنه قابل للتطوير، ويفيد كثيراً في حالات الجوائح التي تصيب المجتمعات الإنسانية.

وغير خاف أن الغلبة قد كانت للاتجاه الأول، الذي نال الاتباع في التطبيق بصورة واسعة، بدلالة أن كثيراً من الدول قد سنت قوانين توفر الحماية القانونية للحقوق الفكرية على المستوى الوطني<sup>28</sup>، كما تم إبرام عدة إتفاقيات دولية<sup>29</sup> بشأن حمايتها على المستوى الدولي<sup>30</sup>.

وفي ضوء ما تقدم، نخلص إلى القول إن مسألة حماية الحقوق الفكرية في براءات اختراع الدواء، مسألة وجدت التأييد القوي في الفقه القانوني وفي التشريع الوطني والدولي<sup>31</sup>، وأصبحت من المسلمات، ولكنها ليست من المحرمات التي لا يجوز إخضاعها للمزيد من الدراسة والبحث مجدداً، للتخفيف من وطئها على المجتمعات الإنسانية، وبخاصة في ظل جائحة (كوفيد-19). ولذلك نرى، مع من يرى أنه يجب ألا يؤدي ذلك إلى احتكار

= الطَّبِّية، بَلْ إِنَّ كِتَابَ (القانون في الطب) ظَلَّ مَرْجِعاً عَلِيماً لِسِنَّةٍ قُرُونٍ تَنْهَلُ الْبَشَرِيَّةُ مِنْهُ فِي مَجَالَاتِ الطَّبِّ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى رُفِيِّ الْمُسْلِمِينَ فِي مَيَادِينِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ. وَفِي مَجَالِ الرِّيَاضِيَّاتِ، لَا زَالَ يُذَكَّرُ عِلْمُ الْجَبْرِ لِمُؤَسَّسِهِ الْحَوَازِمِيِّ، وَفِي مَجَالِ الْعُلُومِ الْفِيْزِيَّائِيَّةِ، لَا زَالَتْ الدَّرَاسَاتُ الْمُعَاصِرَةُ تَكْشِفُ عَنْ سَبَقِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي تَحْدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَفَاهِيمِ فِي مَيَادِينِ المِيكَانِيكَا، وَالنَّصْرِيَّاتِ، وَالصُّوْرِيَّاتِ. وَفِي مَجَالِ الكِيمِيَاءِ، يُجْمَعُ الْمُؤَرِّخُونَ عَلَى أَنَّهَا تَحَوَّلَتْ فِي عَصْرِ الْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى عِلْمٍ تَجْرِيْبِيِّ، عَلَى يَدِ عُلَمَاءَ أَجْلَاءَ، مِثْلَ جَابِرِ ابْنِ حَيَّانَ، وَالْعَرَّازِيِّ. وَفِي مَجَالِ عُلُومِ الْأَرْضِ أَوْ الْجِيُولُوجِيَا، وَالْجُغْرَافِيَا، نَجِدُ كِتَابَ الْبَيْرُونِيِّ وَكِتَابَ الْهَمْدَانِيِّ مِنْ أَهَمِّ مَا صُنِّفَ فِي دِرَاسَةِ أَنْوَاعِ الْمَعَادِنِ وَالْبُلُورَاتِ». نقلاً عن الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف [www.awqaf.ae](http://www.awqaf.ae)، تاريخ الزيارة: 2021/5/29.

28 فالمرجع القطري - على سبيل المثال - قام بسن قوانين عديدة لحماية الحقوق الفكرية، من أبرزها: قانون رقم (7) لسنة 2002 بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، وقانون رقم (9) لسنة 2002 بشأن العلامات والبيانات والأسماء التجارية والمؤشرات الجغرافية، وقانون رقم (5) لسنة 2005 بشأن حماية الأسرار التجارية، وقانون رقم (6) لسنة 2005 في شأن حماية تصاميم الدوائر المتكاملة، ومرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2006 بإصدار قانون براءات الاختراع، قانون رقم (10) لسنة 2020 بشأن حماية الرسوم والنماذج الصناعية.

29 تم إبرام أكثر من اتفاقية دولية بشأن الحقوق الفكرية لبراءات الاختراع، أبرزها: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والتجارية لعام 1883، واتفاقية حماية الأنواع الجديدة من النباتات لعام 1961، واتفاقية التعاون الدولي بشأن البراءات لعام 1970، واتفاق تراسبورغ بشأن التصنيف الدولي لبراءات الاختراع لعام 1971، واتفاق بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإبداعات الكائنات الدقيقة لأغراض تقديم البراءات لعام 1977، ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة لعام 1989، واتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تريس: TRIPS لعام 1994.

30 ومن نافلة القول، أن هدف القوانين الوطنية والإتفاقيات الدولية بشأن الحقوق الفكرية، هو توفير أقصى قدر ممكن من الحماية القانونية على المستوى الدولي والوطني، مما يقتضي أن تكون محل نظر بين الفينة والأخرى، بصورة تجعلها قادرة على مواكبة ما يستجد من تطورات في هذا المجال الحيوي، وبخاصة في ظل الجوائح التي تصيب المجتمعات الإنسانية، كجائحة (كوفيد-19) التي تعصف بالعالم اليوم، وتغير في كثير من مفاهيم معيشتنا. ومن الجدير بالذكر أن المادة (6) من الدستور القطري توجب أن «تحتزم الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الإتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها». وقد انضمت دولة قطر إلى إتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) لعام 1994م، وتم التصديق على ذلك الانضمام، بموجب المرسوم الأميري رقم (24) لسنة 1995.

31 صلاح زين الدين، الحقوق الفكرية في القوانين القطرية، وزارة التجارة والصناعة، الدوحة، 2020، ص 71 و 242 و 257.

الإختراعات والاكتشافات من قبل أصحابها بصورة تلحق الضرر والأذى بالآخرين<sup>32</sup>، وبخاصة الاختراعات والاكتشافات الدوائية منها، وإنما ينبغي المحافظة على المساواة الواقعية بين الدول، والتأكيد على ضرورة التوازن بين مصالحها، بصورة توافق بين مصلحة صاحب هذه الحقوق المنتج لها ومصالحه حاجة المجتمع المستهلك لها بعيداً عن الإفراط أو التفريط<sup>33</sup>، مما يقتضي حفظ حق الإنسان في الحياة بكرامة بالدرجة الأولى، وبخاصة ما يدخل منها في حاجاته الصحية<sup>34</sup>، مما يقتضي عدم حرمانه من الدواء بسبب حق الاستئثار بصناعته من قبل الشركات الكبرى، لذلك من المنطقي أن يُثار الجدل بشأن ذلك مجدداً في ظل جائحة (كوفيد-19) المهلكة. ولعله من المفيد في هذا المقام، الإشارة إلى بعض القواعد الراسخة في الفقه الإسلامي كأساس متين يمكن الاسترشاد بها في هذا المقام، ومن قبيل ذلك، قاعدة «لا ضرر ولا ضرار»<sup>35</sup>، وقاعدة «الناس شركاء في ثلاث؛ في الكلاء، والماء، والنار»<sup>36</sup>.

وغير خاف، أن الآثار السلبية لجائحة (كوفيد-19) المستجد، قد أصابت جُل المجتمعات البشرية في أنحاء العالم في جُل القطاعات<sup>37</sup>، بل لم تعط أي قطاع من القطاعات فرصة التهيؤ لها أو حتى التأقلم معها<sup>38</sup>. والذي يهمننا في هذا المقام أن هذه الجائحة قد أحدثت، بصورة مباغتة، أزمة صحية على المستوى العالمي، شرقه وغربه، شماله وجنوبه، غنيه وفقيره، متقدمه ومتخلفه.

وعليه، فإن الغرض الرئيس من هذا البحث، ينصب على دراسة أحكام حق الاستئثار ببراءات اختراع الدواء في ضوء اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والتجارية لعام 1883<sup>39</sup>، واتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية «تريس TRIPS»<sup>40</sup> لعام 1994، وقانون براءات الاختراع رقم (30) لسنة 2006. لبيان موقف كل منها في معالجة حق الاستئثار في براءات الاختراع، وبخاصة براءات الاختراع الدوائية، للوقوف على مدى عدالة بقاء هذه الأحكام على حالتها أو محاولة استشراف أحكام جديدة أكثر عدالة لصالح المجتمعات الإنسانية في ظل الجوائح، كجائحة (كوفيد-19) المستجد. ونقسم هذه الدراسة إلى مبحثين:

## المبحث الأول: حق الاستئثار في براءات اختراع الدواء في الاتفاقيات الدولية والقانون القطري.

المبحث الثاني: أثر جائحة (كوفيد-19) المستجد على حق الاستئثار في براءات اختراع الدواء في الاتفاقيات الدولية والقانون القطري.

- 32 سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، ط9، دار النهضة العربية، القاهرة 2013، ص 38.
- 33 محمد حسن عبد الله، حقوق الملكية الفكرية، الآفاق المشرقة ناشرون، الشارقة، 2011، ص 8.
- 34 شريفة قراش، «أثر تطبيق اتفاقية تريس على براءة الاختراع الدوائية»، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 11، ع 2، 2019، ص 669.
- 35 محمد بن إسماعيل الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، ج 3، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ص 161.
- 36 صحيح أبي داود 3477 وأحمد 23132؛ أي جعلت مشاعاً بين الناس؛ لأنه لا غنى للإنسان عنها، وإن غابت عنه هلك.
- 37 صلاح زين الدين وياسر الافتيحيات، «استشراف الأنظمة القانونية في تفعيل التشريعات الوقائية في مواجهة الجوائح، جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المستجد أنموذجاً»، المجلة الدولية للقانون، مج رقم 9، ع رقم 4، 2020، ص 91.
- 38 ياسر الافتيحيات وصلاح زين الدين، «مستقبل عقود العمل في الشركات التجارية بعد جائحة كوفيد-19 المستجد»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 14، ع 1، 2021، ص 314.
- 39 سوف نشر إليها باتفاقية باريس.
- 40 الاتفاقية نفسها.

## المبحث الأول: حق الاستثناء في براءات اختراع الدواء في الاتفاقيات الدولية والقانون القطري

يُرتب القانون على اكتساب ملكية براءة الاختراع، حق الاستثناء لصاحبها على الاختراع موضوع البراءة، كما يوجب عليه استغلال أو استخدام ذلك الاختراع في الحدود القانونية التي تفرض بعض القيود والاستثناءات على ذلك الاستغلال أو الاستخدام. ونبين ذلك في مطلبين على التوالي:

### المطلب الأول: طرق اكتساب الحقوق الفكرية في براءات الاختراع وحقوق والتزامات صاحب الاختراع

نحدد في هذا المطلب، طرق اكتساب الحقوق الفكرية في براءات الاختراع وحقوق والتزامات صاحب الاختراع في الاتفاقيات الدولية والقانون القطري.

#### أولاً: طرق اكتساب الحقوق الفكرية في براءات الاختراع

تقضي الاتفاقيات الدولية، كما القوانين الوطنية، بأن اكتساب أو تملك الحقوق الفكرية في الاختراعات، يتم بالاستعمال الفعلي، أو التسجيل الرسمي. فالاتفاقيات الدولية تمنح براءة الاختراع لصاحبها، بدلالة المواد 2/1 و 4/ط 1 و 5/أ 2 من اتفاقية باريس لعام 1883. كما تم التأكيد على ذلك مجدداً في المواد (27-34) من اتفاق ترانس (TRIPS) لعام 1994. وبموجب أحكام هذه الأخيرة، تلتزم البلدان الأعضاء بتنفيذ أحكامها دون تحفظ، بشأن سائر الحقوق الفكرية، ولكن مع حرية البلدان الأعضاء في تحديد الطريقة الملائمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في إطار أنظمتها وأساليبها القانونية<sup>41</sup>.

وعليه، تُعطي الاتفاقيات الدولية آفة الذكر، حق الاستثناء - كقاعدة عامة - لصاحب الحقوق الفكرية، بما فيها براءات اختراع الدواء<sup>42</sup> وغيرها من الاختراعات<sup>43</sup>، سواء أكانت منتجات أم طرق تصنيع، في كافة ميادين التكنولوجيا، شريطة كونها جديدة وتنطوي على خطوة إبداعية وقابلة للاستخدام في الصناعة<sup>44</sup>.

وقد أخذ القانون القطري بذات الأفكار، بدلالة المادة (10) منه التي تنص على أنه «يجوز لمن قام بتصنيع المنتج أو باستعمال الطريقة موضوع الاختراع أو باتخاذ ترتيبات جديدة لهذا التصنيع أو الاستعمال في الدولة، قبل تاريخ تقديم طلب تسجيل براءة الاختراع أو الأولوية بالنسبة لهذا الطلب، الاستمرار في القيام بهذه الأعمال ذاتها، وذلك شريطة توافر حسن النية، ولا يجوز التنازل عن هذا الحق أو انتقاله للغير إلا مع سائر عناصر المنشأة».

وعليه، حدد القانون القطري طرق اكتساب أو تملك الحقوق الفكرية في الاختراعات، بالاستعمال الفعلي، أو التسجيل الرسمي، كونه أعطى الشخص الأسبق في استعمال الاختراع حق الاستمرار في استعمال ذلك الاختراع. دون أن يشكل ذلك الاستعمال اعتداءً على حق من قام بإجراءات تسجيل ذات الاختراع والحصول على براءة عنه.

41 المادة (1) من اتفاق ترانس (TRIPS).

42 قرأش، ص 670؛ غيداء سمير محمد البلتاجي، أثر حماية اتفاقية ترانس لبراءات الاختراع على واقع الصناعات الدوائية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2014، ص 19.

43 المادة (2) من اتفاق ترانس (TRIPS).

44 بدلالة المادة (27/1) من اتفاق ترانس (TRIPS).



وهذا يشكّل اعترافاً قانونياً صريحاً، بحق الأسبق في استعمال الاختراع، في مواجهة الأسبق في تسجيل ذات الاختراع<sup>45</sup>.

ثانياً: الصور التي يرد عليها حق الاستثناء في براءات الاختراع في الاتفاقيات الدولية والقانون القطري

تقدم أن الاتفاقيات الدولية الناظمة للحقوق الفكرية، أنفة الذكر، تُعطي حق الاستثناء لأصحاب الحقوق الفكرية، بما فيها براءات اختراع الدواء وغيرها من الاختراعات، سواء أظهرت في صورة منتجات أم طرق تصنيع، في كافة ميادين التكنولوجيا، شريطة كونها جديدة وتنطوي على «خطوة إبداعية» وقابلة للاستخدام في الصناعة<sup>46</sup>.

وقد أخذ القانون القطري بذات الصور، بدلالة المادة (2) منه التي تنص على أنه «يكون الاختراع قابلاً للحصول على براءة اختراع إذا كان جديداً، ومنطويّاً على فكرة مبتكرة، وقابلاً للتطبيق الصناعي، سواء تعلق بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة، أو بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة»، مع الأخذ في الاعتبار أن المادة المذكورة قد أضفت شروطاً أخرى، تتمثل في «ألا يكون الاختراع متعارفاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة، وألا يمس الأمن الوطني»<sup>47</sup>.

ثالثاً: حقوق والتزامات صاحب الاختراع

تُعَدُّ شهادة البراءة، بيد صاحبها، بمثابة صك رسمي من الدولة يُثبت ملكيته للاختراع موضوع البراءة، وبموجبه يتمتع بجميع ماله من حقوق، كما يلتزم بجميع ما عليه من التزامات مقررة بالقانون<sup>48</sup>.

ويُرتب القانون لصاحب الاختراع الذي ينجح في الحصول على شهادة براءة بعد تسجيل اختراعه، جملة من الحقوق المعنوية والمادية<sup>49</sup>، كالحق في الحصول على شهادة براءة الاختراع والحق في نسبة الاختراع إلى المخترع، والحق في الاستثناء بالاختراع موضوع البراءة، والحق في التصرف به، والحق في الحماية القانونية، كما يوجب عليه جملة من الالتزامات، كتقديم طلب الحصول على براءة الاختراع، ودفع الرسوم القانونية المقررة، واستغلال الاختراع موضوع البراءة.

المطلب الثاني: الحدود القانونية لحق الاستثناء في براءات اختراع الدواء في الاتفاقيات الدولية والقانون القطري

أولاً: حق الاستثناء في براءات اختراع الدواء في الاتفاقيات الدولية والقانون القطري

يقصد بالدواء، أية مادة أو مركب لموادها خصائص علاجية أو وقائية للأمراض التي تصيب الإنسان. ويمكن إعطاؤها للإنسان بهدف استعادة أو تصحيح أو تعديل وظيفة فسيولوجية عن طريق وسيلة علاجية أو وقائية أو أيضاً أو لإجراء تشخيص طبي<sup>50</sup>.

45 صلاح زين الدين، شرح قانون براءات الاختراع القطري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 91؛ حمد الله محمد حمد الله، الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

46 قرأش، ص 670. البلتاجي، ص 19. والمادتان (2 و 1/27) من اتفاق ترينس.

47 زين الدين (شرح قانون براءات...)، ص 39.

48 المادة (9) من قانون براءات الاختراع القطري.

49 صلاح الدين الناهي، الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، دار الفرقان، عمان، 1983، ص 173.

50 Directive 2004/27/EC of the European Parliament and of the Council of 31 March 2004 amending Directive 2001/83/EC on the Community code relating to medicinal products for human use, Official Journal L 136, 30/04/2004, P. 34.

ويقصد ببراءة الاختراع، الصك الصادر عن الدولة، لصاحب الاختراع، اعترافاً منها بحقوقه على الاختراع، تحت مظلة القانون. الأمر الذي يمكن صاحب الاختراع من الاستئثار باستثمار الاختراع موضوع البراءة<sup>51</sup>.

ويقصد ببراءة اختراع الدواء، الشهادة الرسمية التي تصدر للمخترع عن الجهات الإدارية المختصة في الدولة للاعتراف بحقوقه على اختراعه الدوائي بعد استيفائه الشروط الموضوعية والشكلية المحددة قانونياً والتي تخوله التمسك بالحماية القانونية للاختراع في مواجهة الغير<sup>52</sup>.

ويقصد بحق الاستئثار في أي حق من الحقوق الفكرية، قصر استغلال ذلك الحق على صاحبه دون غيره. لذا لا يجوز استغلال براءة الاختراع دون إذن كتابي صريح من صاحبها؛ أي لا يجوز للغير استغلال براءة اختراع بدون الحصول على موافقة صاحب البراءة الخطية على ذلك، وإلا عدَّ فعله اعتداءً على حق الاستئثار المقصور على صاحب البراءة وحده دون غيره من الناس، ووقع تحت المسؤولية القانونية<sup>53</sup>.

ويرجع السبب في منح حق الاستئثار لصاحب براءة الاختراع، إلى ما يقدمه المخترع من أسرار جديدة نافعة للمجتمعات البشرية، وما بذله من جهود مضيئة، وقيامه بمحاولات مستمرة، واستغراقه وقتاً ثميناً، وإنفاقه أموالاً كثيرة، في سبيل الوصول إلى اختراعه وحصوله على براءة عنه<sup>54</sup>.

وقد ينتقل حق الاستئثار في استغلال الاختراع موضوع البراءة، للغير، بطريق الترخيص الاختياري، أو الترخيص الإجباري في حالات معلومة، ووفقاً لشروط معينة، كما قد يتم إبطال براءة الاختراع نفسها والترخيص الإجباري في حالات محددة.

أما عن الترخيص الاختياري، فقد أجازته القانون القطري، بدلالة المادة (14) منه التي تنص على أنه «لا يترتب على منح الترخيص التعاقدية حرمان صاحب براءة الاختراع من استغلالها بنفسه، أو منح ترخيص آخر عن ذات البراءة، ما لم ينص عقد الترخيص على غير ذلك». وهذا يعني أن يقوم صاحب براءة الاختراع بعملية استغلال الاختراع موضوع البراءة، بنفسه، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، كما له الحق في أن يمنح غيره حق استغلال براءته من خلال الترخيص الرضائي بذلك.

وأما عن الترخيص الإجباري، فقد أجازته المادة (5) من اتفاقية باريس لعام 1883، والمادتان (30 و31) من اتفاق تريبس (TRIPS) لعام 1994، وأجازته القانون القطري في المواد (15 إلى 20) منه. ولا يخفى أن مسألة الترخيص الإجباري باستغلال الاختراع موضوع البراءة، تثير جملة من الأسئلة بشأن مبرراته الواقعية، وحالات جوازها، وشروط إصدارها، وحقوق أطرافها، وكذلك حق التظلم منه، والحق في إبطاله عند المقتضى، باعتباره آلية قانونية لتحقيق التوازن بين الحقوق الاستثنائية لصاحب البراءة، وبين المصلحة العامة وحقوق الإنسان. ولا متسع للخوض في هذه المسائل في هذا المقام. ونكتفي بالقول بأنه يقصد بالترخيص الإجباري «التصريح الذي تمنحه

51 زين الدين (الحقوق الفكرية...)، ص 120.

52 البلتاجي، ص 19.

53 زين الدين (الحقوق الفكرية...)، ص 221 و242.

54 القليوبي، ص 100. عمر، ص 178.

جهة الإدارة، لشخص آخر، للقيام باستغلال الاختراع موضوع البراءة، جبراً عن صاحب البراءة»<sup>55</sup>. ويلزم أن يتم ذلك وفقاً لأحكام القانون<sup>56</sup>، وتوفر ظروف أو حالات استثنائية على ما تمنحه براءة الاختراع لصاحبها من حق استثنائي حصري باستثمار الاختراع موضوع البراءة. ويلاحظ أن استخدام الترخيص الإجباري، نادر جداً، وأن أكثر استخداماته كانت في مجال الدواء، وقد تم استخدامه من قبل الهند وكندا<sup>57</sup>.

وأما عن إبطال براءة الاختراع أو الترخيص الإجباري، فيتم بدلالة المادة (20) من القانون القطري، التي تنص على أنه «يجوز لكل ذي مصلحة أن يتقدم إلى المحكمة المختصة بطلب إبطال براءة الاختراع أو الترخيص الإجباري، إذا منحت البراءة أو الترخيص في إحدى الحالتين التاليتين: 1- عدم توافر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون أو لائحته التنفيذية. 2- عدم مراعاة أولوية الطلبات السابقة. لذا، فإن أسباب طلب إبطال براءة الاختراع أو الترخيص الإجباري تتوفر في حالة مخالفة أي نص أمر في القانون القطري أو لائحته التنفيذية، ويستوي أن تنصب تلك المخالفة على تخلف أي شرط موضوعي أو شكلي. ويلاحظ أن اتفاق ترخيص لا يجوز رفض منح براءة اختراع أو إبطال براءة اختراع استناداً إلى أن القانون الوطني يجد من بيع المنتج الذي تحميه براءة أو الذي تم الحصول عليه بواسطة طريقة تحميها براءة أو أنه يورد قيوداً على هذا البيع». ولا تسقط براءة الاختراع إذا استورد مالكة في الدولة التي منحت البراءة، أشياء مصنعة في أية دولة من دول الاتحاد»<sup>58</sup>.

#### ثانياً: القيود العامة على حق الاستثناء في براءات اختراع الدواء في الاتفاقيات الدولية والقانون القطري

إن استثناء صاحب البراءة، باستغلال الاختراع موضوع البراءة، ليس حقاً مطلقاً، بل مقيد، من نواحٍ ثلاث، وبيان ذلك:

##### 1. من حيث النطاق الموضوعي:

تحدد المادة (27) من اتفاق ترخيص، المواد القابلة للحصول على براءات الاختراع، وألزمت البلدان الأعضاء بأن تتيح إمكانية الحصول على براءات اختراع لأي اختراعات، سواء أكانت منتجات أم طرق تصنيع، في كافة ميادين التكنولوجيا، شريطة كونها جديدة وتنطوي على «خطوة إبداعية» وقابلة للاستخدام في الصناعة. وتحدد المادة (28) من ذات الاتفاق، نطاق الحقوق التي تمنحها براءة الاختراع لصاحبها.

وتحدد المادة (4) من القانون القطري صور الاختراع، فأجازت أن يكون الاختراع منتجاً مادياً أو عملية صناعية أو طريقة تصنيع، وتحدد المادة (9) من ذات القانون نطاق حق استغلال الاختراع، المتاح لصاحب براءة الاختراع.

55 المادة (1) من قانون براءات الاختراع القطري.

56 تُجيز المادة (15) من القانون القطري «لكل ذي شأن، بعد ثلاث سنوات من تاريخ منح براءة الاختراع، أن يطلب الحصول على ترخيص إجباري باستغلال الاختراع في حالة عدم استغلال براءة الاختراع بشكل جدي وفعال خلال ثلاث سنوات من تاريخ منحه براءة الاختراع. أو توقف استغلال الاختراع الذي تحميه البراءة من قبل مستغل البراءة سنتين متتاليتين دون إبداء أسباب يقبلها مكتب براءات الاختراع. أو رفض صاحب براءة الاختراع الترخيص اختيارياً باستغلالها مما يؤدي إلى إعاقة إقامة أو تنمية الأنشطة الصناعية أو التجارية في الدولة».

57 Justin Culbertson and Jason J Jardine "Compulsory patent licensing in the era of pandemic", International Bar Association, <https://bit.ly/3bgHGyR>, accessed 28/5/2021.

58 المادتان (4) رابعاً و(5) أ/1 من اتفاق ترخيص.

لذا يوجد توافق بين القانون القطري مع اتفاقية ترينس، بشأن صور الاختراع ونطاق إستغلال الإختراع مَوْضوع البراءة من قبل صاحبها.

وعليه، ينحصر حق المخترع في الإستثمار بالإختراع مَوْضوع البراءة في عَنَاصِر الإختراع التي تغطيها البراءة فحسب. أي لا يشمل أية أفكار ابتكارية، قد يتم التوصل إليها، سواء مرتبطة بتلك العنَاصِر أم مستقلة عنها، سواء نتج عن تلك الأفكار اختراع جديد أو التعديل أو التحسين أو الإضافة على اختراع سابق<sup>59</sup>.

## 2. من حيث النطاق الزمني:

تحدد المادة (33) من اتفاق ترينس، مدة الحد الأدنى لحماية حق الاستثارة ببراءة الاختراع؛ إذ تنص على أنه «لا يجوز أن تنتهي مدة الحماية الممنوحة قبل انقضاء مدة عشرين سنة، تحسب اعتباراً من تاريخ التقدم بطلب الحصول على البراءة».

وقد تبنى القانون القطري هذا الحكم، وزاد عليه بتوفير الحماية القانونية للاختراع، وهو قيد إجراءات التسجيل، بدلالة المادة (11) التي تنص على أن «مدة حماية براءة الاختراع عشرين عاماً تبدأ من تاريخ الحصول على البراءة، ويتمتع الاختراع في الفترة من تاريخ تقديم طلب الحصول على البراءة حتى الحصول عليها، بذات الحماية المقررة لبراءة الاختراع».

وعليه، ينحصر حق المخترع في الإستثمار بالإختراع مَوْضوع البراءة خلال مدة حماية معلومة البداية والنهاية يحددها القانون، ويلاحظ أن هذه المدة غير قابلة للتجديد.

ولا يخفى أن السبب في تحديد مدة الحماية بعشرين عاماً، يعود من جهة، إلى محاولة الموازنة بين مَصْلَحَةِ المخترع، باعتبار إن تلك المدة، تكفي المخترع للتمتع برِيعِ إختراعه، ومن جهة أخرى، إلى مراعاة مَصْلَحَةِ المجتمع التي تقتضي عدم الاحتكار إلى ما لا نهاية.

ولذلك، تنتهي الحماية القانونيّة للإختراع بانتهاء مدة الحماية المذكورة آنفاً. الأمر الذي يترتب عليه انتهاء حق الإستثمار بهذا الإختراع، وزوال قصر إستغلاله على صاحبه. ومن ثم يخرج الإختراع من دائرة المال الخاص، ويدخل دائرة الملك العام. الأمر الذي يصبح معه مَلاً مباحاً، ويحق للجميع إستغلاله، دون وجود إستثمار به لأحد بعينه أو وجود أفضلية لبعضهم على بعض، بل يتساوون في ذلك.

## 3. من حيث النطاق المكاني:

ينحصر صاحب براءة الإختراع في الإستثمار بالإختراع مَوْضوع البراءة في حدود المكان الذي يتم فيه تسجيل الاختراع. فقد يتم تسجيل الإختراع تسجيلاً وطنياً، من خلال المكتب الوطني للدولة، فعندئذ يسري حق المخترع في الإستثمار بالإختراع مَوْضوع البراءة في الدولة التي يتم التسجيل فيها، فإذا سُجِلَ الإختراع في دولة قطر؛ فإن أثر التَّسْجِيلِ ينحصر في إقليم دولة قطر فحسب، ولا يسري خارج إقليمها. وقد يتم تسجيل الإختراع تسجيلاً دولياً،

59 زين الدين (الحقوق الفكرية...)، ص 113.

من خلال أحد مكاتب التسجيل الدولي لبراءات الاختراع<sup>60</sup>، فعندئذ يسري حق المخترع في الإستهثار بالاختراع موضوع البراءة في الدول المعنية التي يتم التسجيل فيها.

وعليه، يتوقف تمتع حق صاحب براءة الاختراع في الإستهثار بالاختراع موضوع البراءة من حيث المكان، وفقاً للمكان الذي يحدده لحماية اختراعه لدى تسجيله حسب الأصول المقررة بهذا الصدد.

ثالثاً: الاستثناءات العامة على حق الاستهثار في براءات الاختراع في الاتفاقيات الدولية:

وضع اتفاق ترانس عدداً من الأحكام العامة التي يمكن الاستناد إليها للتخفيف من شدة أحكام حق الاستهثار في براءات الاختراع عموماً وبراءات اختراع الدواء خصوصاً، ومن قبيل ذلك:

1. في سبيل استنفاد حقوق الملكية الفكرية، وضع اتفاق ترانس في المادة (6) منه قاعدة تُفيد بأنه «لا تتضمن هذه الاتفاقية ما يمكن استخدامه للتعامل مع مسألة استنفاد حقوق الملكية الفكرية» وذلك لأغراض تسوية المنازعات بموجب هذه الاتفاقية. ويُعطي استنفاد الملكية الفكرية لصاحب البراءة الحق في منع الغير من استيراد المنتجات المشمولة بالحماية. ولكن لم يضع النص المذكور نظاماً محددًا لتنفيذ ذلك، مما يُجيز للبلدان الأعضاء الحق في اختيار القواعد التي ترضى استنفاد الملكية الفكرية، في حدود حفظ مصالحها العامة، وبخاصة إذا كانت هذه المصلحة تتعلق بالصحة العامة في ذلك البلد. وبعبارة أخرى، يمكن للبلد العضو، في حالة حاجته حماية مصالحه كالصحة العامة، أن تستند على تفسير مرن للمادة المذكورة، لتبرير عدم التزامها باستنفاد الملكية الفكرية، بعذر حماية الصحة العامة فيها، فالثاني مقدم على الأول عن التعارض.

2. في سبيل التخفيف من عبء المسؤولية القانونية عن البلدان الأعضاء، حرص اتفاق ترانس على أن يبعث إشارة أو بشرى إلى البلدان التي تتخوف من صرامة الحق الاستهثاري لبراءات اختراع الدواء، تضمنت - تلك الإشارة أو البشرى - بما جاء في المادة (7) منه، مخاطبة الدول الأعضاء فيها بقولها: «تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي، ونقل وتعميم التكنولوجيا، بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجات المعرفة التكنولوجية ومستخدميهما، بالأسلوب الذي يحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والتوازن بين الحقوق والواجبات».

3. في سبيل احتواء قلق بعض البلدان الأعضاء من بعض الأحكام، أجازت اتفاق ترانس لهم في المادة (8) منه «عند وضع أو تعديل قوانينها ولوائحها التنظيمية، اعتماد التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية وخدمة المصلحة العامة في القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فيها»، شريطة اتساق هذه التدابير مع أحكام ذلك الاتفاق.

4. في سبيل احترام سيادة ومصالح الدول الأعضاء، أجاز اتفاق ترانس «للبلدان الأعضاء أن تستثني من قابلية الحصول على براءات الاختراعات التي يكون منع استغلالها تجارياً في أراضيها ضرورياً لحماية النظام العام

60 ومن هذه المكاتب، مكتب براءات الاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا والسويد والصين والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمكتب الأوروبي للبراءات وغيرها.

أو الأخلاق الفاضلة، بما في ذلك حماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لتجنب الإضرار الشديد بالبيئة، شريطة أن لا يكون ذلك الاستثناء ناجماً فقط عن حظر قوانينها لذلك الاستغلال»<sup>61</sup>.

وغير خاف أن هذه الاستثناءات واسعة، ويمكن لأي بلد عضو في اتفاق ترينس، استخدامها في حماية نظامها العام والآداب العامة، ومصالحها المشروعة، كحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لتجنب الإضرار الشديد بالبيئة.

#### رابعاً: الاستثناءات الخاصة على حق الاستئثار في براءات الاختراع في الاتفاقيات الدولية

أجاز اتفاق ترينس للبلدان الأعضاء أن تستثني من قابلية الحصول على براءات الاختراع مواضيع محددة بعينها، تشمل الآتي<sup>62</sup>:

1. طرق التشخيص والمداواة والجراحة اللازمة لمعالجة البشر أو الحيوانات؛
  2. النباتات والحيوانات، خلاف العضويات الدقيقة، والطرق البيولوجية في معظمها لإنتاج النباتات أو الحيوانات، خلاف الأساليب والطرق غير البيولوجية والبيولوجية الدقيقة.
- وغير خاف، أن هذه الاستثناءات ترد في حقول حيوية متخصصة، ويمكن لأي بلد عضو في اتفاق ترينس، استخدام هذه الاستثناءات الخاصة من نطاق الحماية، نظراً لأهميتها الكبيرة للمجتمع، ومما يقتضي إبقاءها بعيداً عن دائرة الاحتكارات.

لذا، فإن كثيراً من البلدان الأعضاء في اتفاق ترينس، قد وضعت هذه الاستثناءات في قوانينها الوطنية، فقد أخذ بها القانون القطري<sup>63</sup>، وكذلك أخذت بها القوانين العربية المقارنة<sup>64</sup>. كما يلاحظ أن اتفاق ترينس لم يكتف بحصر حق الاستئثار في براءات اختراع الدواء في نطاق ما تقدم من قاعدة واستثناءات، بل أضاف حماية لحق الاستئثار في براءات اختراع الدواء من خلال فتح باب آخر<sup>65</sup>، تحت عنوان «المعلومات غير المفصح عنها» بدلالة المادة (39) منه التي تنص على أن «تلتزم البلدان الأعضاء، حين تشترط للموافقة على تسويق الأدوية أو المنتجات الكيميائية الزراعية التي تستخدم كيانات كيميائية جديدة، تقديم بيانات عن اختبارات سرية أو بيانات أخرى ينطوي التوصل إليها على بذل جهود كبيرة، بحماية هذه البيانات من الاستخدام التجاري غير العادل. كما تلتزم البلدان الأعضاء بحماية هذه البيانات من الإفصاح عنها إلا عند الضرورة من أجل حماية الجمهور أو ما لم تتخذ إجراءات لضمان عدم الاستخدام التجاري غير العادل».

61 المادة (2/27) من اتفاق ترينس.

62 المادة (3/27) من اتفاق ترينس.

63 المادة (4) من القانون القطري.

64 انظر على سبيل المثال، المادة (10) من القانون المصري رقم (82) لسنة 2002 بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية.

65 مستنداً في ذلك على منطوق المادة (10) مكرر من اتفاقية باريس التي عاجلت قواعد المنافسة غير المشروعة، وبني عليها حماية إضافية لحق الاستئثار في براءات اختراع الدواء، وبذلك أصبح يتوفر لحق الاستئثار حماية مزدوجة، واحدة بموجب قوانين براءات الاختراع، والأخرى بموجب قوانين المعلومات غير المفصح عنها أو الأسرار الصناعية والتجارية».

ويلاحظ أن حكم هذا الالتزام يزيد المسألة تعقيداً؛ لأنها ذات أثر سلبي بالغ على الصناعات الدوائية في الدول النامية، لافتقارها إلى متطلبات صناعة الدواء الذي تحتاج إلى توفر متطلبات كثيرة، كالتقنية الحديثة والمال الكثير. كما يلاحظ أن القيود والاستثناءات على حق الاستثناءات على حق الاستثناءات المذكور، لم تُنه الجدل بشأن عدالة هذا الحق. ولذلك فقد ثار الجدل مجدداً بشأن حق الاستثناءات ببراءات اختراع الدواء في الاجتماع الوزاري الرابع لمجلس اتفاق ترينس الذي انعقد في الدوحة في الفترة من 9 - 14 نوفمبر 2001 بشأن اتفاقية التريبس والصحة العامة، بناءً على طلب من البلدان الإفريقية ومؤازرة البلدان النامية، لاستفحال الأوبئة والأمراض بمواطنيها، كالإيدز والسل والملاريا والتهاب الكبد الوبائي. ونتج عن ذلك إحراز بعض النتائج لصالح هذه البلدان في مواجهة شركات الأدوية في الدول المتقدمة، بدلالة أنه تم تعديل المادة (31) من اتفاق ترينس، الذي انصب على توسيع نطاق استخدامات الاختراع موضوع البراءة الممنوحة، دون الحصول على موافقة صاحب الحق في البراءة. وشكل هذا التعديل أحد ثمار نتائج إعلان الدوحة الإيجابية النسبية لصالح البلدان الإفريقية، وغيرها من البلدان النامية<sup>66</sup>، ويمكن البناء على ذلك وتطويره<sup>67</sup> من خلال التفسير المرن للقيود والاستثناءات على حق الاستثناءات المذكور، كاستخدام الدواء في نطاق غير تجاري<sup>68</sup> أو نظام الاستيراد الموازي<sup>69</sup> أو الترخيص الإجباري<sup>70</sup>.

ومع ذلك، يبقى اتفاق ترينس موضع هجوم قوي لدى جانب من الفقه، فالبعض يرى أن «اتفاقية ترينس لم تأت لخدمة مصالح الدول النامية، بل جاءت لخدمة الشركات الكبرى في الدول الصناعية التي سعت جاهدة لإنجاح الاتفاق ودفع الدول إلى الانضمام له. ذلك أن منح براءات الاختراع وتوفير الحماية القانونية لها سيساهم بشكل كبير في التهاب أسعار السلع وخاصة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية باعتبارها تتعلق بصحة الإنسان، ولحاجتها الضرورية في مكافحة الأمراض والأوبئة ومساعدة المرضى على التعافي»<sup>71</sup>. ويتأهمى مع هذا البعض فقهاء آخرون كثير<sup>72</sup>.

وفي تقديري، أن ما قيل من نقد بشأن اتفاق ترينس، فيه الكثير من الصحة، وبخاصة بعد إلغاء الحدود التجارية بين دول العالم، من خلال منظمة التجارة الدولية<sup>73</sup>، ولكن لا يعني ذلك هجر كل أحكامه تماماً، بل إن ذلك ليس بالمستطاع، مما يقتضي التوفيق بين مصالح المنتجين للدواء والمستهلكين له.

66 حسام الدين الصغير، «إعلان الدوحة الصادر من المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والمنتجات الصيدلانية، حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية لفائدة الدبلوماسيين المصريين»، نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو ومعهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة، 29 إلى 31 يناير/ كانون الثاني 2007. الوثيقة WIPO/IP/JD/CAI/07/1.

67 محمد حبيب، «آثار نظام براءات الاختراع في القوانين والاتفاقيات الدولية على الحق في الحصول على الدواء»، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 3، 2020، ص 386.

68 World Health Organisation, [https://www.who.int/medicines/areas/policy/Who\\_EDM\\_PAR\\_2002](https://www.who.int/medicines/areas/policy/Who_EDM_PAR_2002). 13. accessed 28/5/2021.

69 يُمكن للدولة أن تسمح لشخص غير صاحب البراءة على دواء معين أن يقوم باستيراده من الخارج وإدخاله إلى السوق وبيعه بالتوازي مع الدواء المحمي، بشرط أن يباع هذا الدواء بسعر يقل عن ذلك الأخير، بهدف إيجاد تنافس بين الشركات على بيع ذات الدواء، مما ينعكس إيجاباً من خلال خفض سعره. الصغير، ص 10.

70 سبق الحديث عنه.

71 طارق بوترة، «براءة اختراع الأدوية في ظل اتفاقية التريبس»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ع 84، 2017، ص 155.

72 زين الدين (الحقوق الفكرية...)، ص 269.

73 خالد محمد خالد، «المنظّمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد»، السياسة الدولية، ع 16، 1994، ص 114.

## خامساً: القاعدة العامة بشأن حق الاستثثار في براءات الاختراع في القانون القطري

أخذ القانون القطري بالقاعدة العامة بشأن حق الاستثثار في براءات الاختراع التي قررتها الاتفاقيات الدولية آنفة الذكر، بدلالة المادة (9) منه التي تنص على أن «تتيح براءة الاختراع لصاحبها حق استغلال الاختراع، ويعتبر استغلالاً للاختراع صنعه أو استخدامه أو بيعه، أو عرضه للبيع، واستيراد ما يلزم لهذا الاستغلال بطريقة مشروعة، ولا يجوز للغير استغلال براءة الاختراع دون إذن كتابي صريح من صاحبها». لقد تضمنت هذه المادة، حكمين متلازمين؛ الأول: أن صاحب براءة الاختراع يتمتع بحق الاستثثار باختراعه موضوع البراءة، ومفاد ذلك أن استغلال براءة الاختراع، مقصورة على صاحبها وبصوره حصرية، أي له وحده، قطف ثمار الاختراع موضوع البراءة تحت مظلة القانون. ويلاحظ أن المادة المذكورة قد استخدمت عبارة «حق استغلال الاختراع» للدلالة عن حق الاستثثار في براءات الاختراع، سواء ظهر هذا الاختراع في صورة منتج مادي أو عملية صناعية أو طريقة تصنيع<sup>74</sup>. ويعتبر استغلالاً للاختراع، قيام صاحبة بصره أو استخدامه أو بيعه، أو عرضه للبيع، أو استيراد ما يلزم لهذا الاستغلال بطريقة مشروعة. وهذا الاستغلال مقصور على صاحب براءة الاختراع وحده دون غيره من الناس. الثاني: منع الغير من استغلال براءة الاختراع دون إذن كتابي صريح من صاحبها. ومفاد ذلك أن حق الاستثثار يحول دون الغير واستغلال براءة الاختراع دون حصوله على إذن كتابي صريح من صاحبها. أي لا يجوز للغير بدون موافقته الخطية على ذلك، وإلا عدّ فعلاً اعتداءً على حق الاستثثار المقصور على صاحب البراءة وحده دون غيره من الناس، والا وقع تحت المسؤولية القانونية بهذا الصدد<sup>75</sup>.

## سادساً: الاستثناءات الخاصة بشأن حق الاستثثار في براءات الاختراع في القانون القطري

لقد أخذ القانون القطري بالاستثناءات من القاعدة العامة بشأن حق الاستثثار في براءات الاختراع التي أقرتها الاتفاقيات الدولية آنفة الذكر، بدلالة المادة (4) منه التي تنص على أنه «لا يعد من قبيل الاختراع، في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون، ما يلي:

1. النظريات العلمية والطرق الرياضية وبرامج الحاسب الآلي، ومزاولة الأنشطة الذهنية المحضة، وممارسة إحدى الألعاب.
2. الأبحاث النباتية أو الحيوانية أو الطرق البيولوجية لإنتاج النبات أو الحيوان أو الأصناف النباتية والفصائل الحيوانية، ويستثنى من ذلك طرق علم الأحياء الدقيقة ومنتجاتها.
3. طرق معالجة جسم الإنسان أو الحيوان جراحياً أو علاجياً، وطرق تشخيص المرض المطبقة على جسم الإنسان أو الحيوان.

يبيّن من ذلك، أن حجب البراءة عن مواضيع محددة، أصبح مسألة مألوفة في القانون الوطني، ولكن في الحدود التي يسمح بها اتفاق ترينس على النحو الذي تقدم بيانه. وإعمال هذه الاستثناءات يمنع أصحاب براءات الاختراع

74 صلاح زين الدين ومصالح الطراونة، «النظام القانوني لبراءات الاختراع في التشريع القطري»، مجلة الحقوق، ع 3، 2010، ص 313.

75 زين الدين (الحقوق الفكرية...)، ص 221.



من حق الاستئثار بالمواضيع المستثناة، وبالتالي إخراجها من الحماية القانونية. وبالطبع هذه الاستثناءات لا تنصب على براءة الاختراع الدوائية تمامًا، ولكن الأخيرة منها مرتبطة بطرق معالجة جسم الإنسان أو الحيوان جراحياً أو علاجياً، ولذلك يشكل مثلاً على أحد المواضيع المهمة المستثناة من أن يمنح عنها براءات اختراع، لحكمة معتبرة وظاهرة لمصلحة المجتمع الإنساني، يمكن التوسع بها والبناء عليها، في ظل جائحة (كوفيد-19).

ويلاحظ، أن المشرع القطري، قد أغفل مسألة حق الدولة في نزع ملكية الاختراعات متى كان ذلك وثيق الصلة بالمصلحة العامة للدولة - في غير الحالات المنوه عنها - لضرورة حماية الأمن الوطني، والصحة العامة، وسلامة البيئة، أو نحو ذلك<sup>76</sup>. كما يلاحظ أن دولة قطر بذلت، ولا تزال تبذل، جهوداً طيبة في مواجهة جائحة (كوفيد-19) على المستوى الوطني والدولي. فقد شاركت في الجهود الهادفة لمواجهة هذه الجائحة، وقدمت المساعدات للعديد من دول العالم للحد منها. وسجلت حضوراً فاعلاً في المحافل الدولية الهادفة للتصدي لها<sup>77</sup>.

## المبحث الثاني: أثر جائحة (كوفيد-19) على حق الاستئثار في براءات اختراع الدواء في الاتفاقيات الدولية والقانون القطري

تعرضت المجتمعات البشرية لأوبئة على مر التاريخ، ومن قبيل ذلك: وباء السارز (SARS) الذي ظهر عام 2003، وإنفلونزا الخنازير (H1N1) التي ظهرت عام 2009، والإيبولا (EVD) الذي ظهر عام 2014، وفايروس كورونا المستجد (COVID-19) الذي ظهر في شهر ديسمبر 2019 في مدينة (يوهان) الصينية، ثم تفشى في أنحاء العالم، وقد بلغ مستوى الجائحة أو الوباء العالمي كونه يتسبب في مرض (كوفيد-19) المستجد<sup>78</sup>، كما أعلنت عنه منظمة الصحة العالمية (WHO)<sup>79</sup>.

ويبدو أن نشأة هذا الفيروس الذي وراء هذه الجائحة لا زالت محل نظر، وليست محل تسليم تام بعد، ذلك أنها موضع بحث مستمر من أهل العلم والخبرة والمعرفة والدراية والاختصاص حتى اللحظة، وليس فيها قول فصل حتى اليوم<sup>80</sup>.

ومن الملاحظ أن هذه الجائحة قد كشفت بوضوح عن وجود قصور، وبدرجات متفاوتة، في مجمل النظم القانونية<sup>81</sup> والصحية والسياسية والاقتصادية في جميع دول العالم<sup>82</sup>، ولكنها قد ألفت بظلمتها السلبي على الصحة

76 المادة (4) من قانون براءات الاختراع القطري.

77 مجلة الدبلوماسية، ع 46، الصادر يوم الخميس، 15 أكتوبر، 2020، <https://bit.ly/38oWAl0>، <https://bit.ly/2XjdomX>، تاريخ الزيارة: 2021/5/28.

78 Coronavirus global health emergency (COVID-19) Response, the United Nations <https://bit.ly/3hEdm2H>, accessed 5/7/2021.

79 «الملاحظات الافتتاحية لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن مرض (كوفيد-19)»، متاح على الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية. <https://bit.ly/3ja8sum>، تاريخ الزيارة: 2021/07/5.

80 الافتتاحيات وزين الدين، «مستقبل عقود العمل...»، ص 92-93.

81 هبة أبو بكر عوض أبو قرحة، فايروس كورونا وأثره على تنفيذ الالتزامات التعاقدية، الخرطوم، 2020. ص 8 و 31 و 50 و 61 و 70.

82 الافتتاحيات وزين الدين، «مستقبل عقود العمل...»، ص 93.

العامة للمجتمعات البشرية والشأن الاقتصادي على وجه الخصوص؛ لصلتها الوثيقة والمباشرة بحياة الإنسان<sup>83</sup>. وأياً كان الأمر، فالمهم في هذا المقام، هو مناقشة أثر هذه الجائحة التي تعصف بالعالم اليوم، على حق الاستئثار في براءات اختراع الدواء، كون هذه الأخيرة لصيقة بصحة الإنسان، مما يقتضي ويقتضي مناقشة أحكام هذا الحق في سبيل تأمين وصول الدواء لمرضى هذه الجائحة بعدالة ودون إجحاف.

وتوافق أحكام حق الاستئثار في براءة اختراع الدواء في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية إلى حد كبير، ولا ضير من تطبيقها في ظل الأوضاع الطبيعية. ولكن هل ينبغي استمرار تطبيق تلك الأحكام في ظل الجوائح؟ أم حان الوقت لكسرها في ظل جائحة (كوفيد-19) لصالح المجتمعات الإنسانية؟ وبخاصة أن أحكام حق الاستئثار في براءة الاختراع كانت موضع جدل على الدوام، كما تقدم البيان. نحاول الاجتهاد للإجابة عن ذلك، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وذلك في مطلبين على التوالي:

### المطلب الأول: السوابق القضائية الدولية على كسر حق الاستئثار في براءات اختراع الدواء

نعرض في هذا المطلب بعض السوابق القضائية الدولية التي تُدلل على محاولات لكسر حق استئثار شركات الدواء في براءات اختراع الدواء لصالح المرضى بأمراض وبائية فتكت بالمجتمعات الإنسانية في أوقات مختلفة<sup>84</sup> أولاً: جهود نيلسون أوتوما، مثلاً على كسر حق الاستئثار في براءات اختراع دواء مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)

في العام 2002، اكتشف نيلسون أوتوما، عالم اجتماع كيني، أن لديه مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) ولم يتمكن من الحصول على العلاج من هذا المرض؛ لأن لقاح هذا المرض غير موجود في بلاده، وقد أدى سريان هذا المرض إلى الفتك بالناس في البلدان الفقيرة، في حين ينعم الناس في البلدان الغنية بالسلامة منه؛ لأن اللقاح ضد المرض متوفر لديهم. وقد دفع ذلك نيلسون إلى أن يصبح ناشطاً في مجال العلاج لهذا المرض الفتاك، وقام بالانضمام إلى مجموعات أخرى في هذا المجال، وساروا في مواجهة معركة حقيقية ضد أسعار العقاقير المضادة للفيروسات والعقاقير المطلوبة لعلاج نقص المناعة المكتسبة. وكانت هذه الأدوية تحمل براءات الاختراع المملوكة لبعض شركات الأدوية في الدول الغربية، وتحتكر تصنيع هذه الأدوية، وتستهأثر – منفردة – بحق التصرف بها

83 انظر دراسة مجموعة البنك الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بعوان: حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19.2020)، ص 19.

84 لعله من المفيد في هذا السياق التذكير ببعض السوابق القضائية الأخرى التي تدلل على كسر حق الاستئثار في براءات اختراع غير دوائية، كالدعوى ضد شركة مايكروسوفت (Microsoft) لقيامها بممارسات وصفت بالاحتكارية بشأن براءات اختراع متعلقة بأنظمة تشغيل الكمبيوتر. الأمر الذي شكل خطراً على قدرة الآخرين على المنافسة في صناعة الكمبيوتر وأنظمة البرمجة وطرق تشغيلها، واستخدام تطبيقاته ومعايير ذلك على نحو عالمي.

United States v. Microsoft Corp. - 346 U.S. App. D.C. 330, 253 F.3d 34 2001 <http://bit.ly/2Jr4lZ>, accessed 28/5/2021.

وكذلك موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد (الأخوين رايت) في التطوير الأول لصنع الطائرة عندما أجبرت أصحاب براءات الاختراع للطيران على جعل براءات اختراعاتهم متاحة ليشتركوها مع الآخرين لجعل تصنيع الطائرات يمضي قدماً دون تعطيل من أصحاب البراءات في هذا القطاع الحيوي لها. ومن ثم نتج عن تلك المشاركات أن حققت صناعة الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية تقدماً مذهلاً، وأصبحت رائدة هذه الصناعة في العالم أجمع: Wipo, Measures To Enhance Access To Medical Technologies, And New Methods of Stimulating Medical R&D1, <https://bit.ly/3s6vF5k>, accessed 28/5/2021.



هذا القانون، بحجة أنه يتعارض مع ما يفرضه اتفاق ترانس على جنوب إفريقيا من التزامات، خاصة المادة (6) من الاتفاقية التي تحظر الاستنفاد الدولي، غير أن حكومة جنوب إفريقيا تمسكت بموقفها، ولم تستجب لتلك الضغوط، مما أدى إلى إقامة دعوى قضائية ضدها من مجموعة من شركات الأدوية الكبرى في شهر مارس 2001، طالبتها بإلغاء القانون آنف الذكر، بحجة تناقضه مع الدستور، ومخالفته لأحكام اتفاق ترانس ومنظمة التجارة العالمية، وقد رفضت حكومة جنوب إفريقيا هذه الحجج، وتمسكت بحقها القانوني. وفي أبريل 2001 اضطرت شركات الأدوية إلى الانسحاب من هذه الدعوى تحت ضغط دولي شديد<sup>92</sup>، خشية افتضاح أمرها أمام العالم وظهورها بوجه قبيح يكشف تعطشها لتحقيق مكاسب وأرباح طائلة دون تقدير لأي جوانب إنسانية، ولو كانت تلك الأرباح على حساب أجساد وأرواح المرضى<sup>93</sup>.

### ثالثاً: دعوى شركة الأدوية الأمريكية (Merck) ضد البرازيل

كان الهدف من هذه الدعوى حرمان البرازيل من صناعة الأدوية الجنسية؛ إذ طلبت شركة الأدوية الأمريكية (Merck) منع البرازيل من استيراد تركيبة دواء (Efavirenzsera) من الهند لتصنيعه كدواء جنيسي في البرازيل<sup>94</sup>، ورفضت المحكمة ذلك الطلب على سند من القول أن التأخير أو منع الإنتاج سوف يكون ضاراً بالصحة العامة لعدم كفاية الأدوية الجنسية في السوق<sup>95</sup>.

### رابعاً: دعوى شركة الأدوية السويسرية (NOVARTIS) أمام المحاكم الهندية

أقامت هذه الدعوى شركة الأدوية السويسرية (NOVARTIS) عام 2006 أمام المحاكم الهندية من أجل تمكينها الحصول على براءة اختراع لنسخة معدلة من دواء (Gilevec) المضاد للسرطان واحتفاظها بالحقوق الاستثنائية عليه، بحجة أنها استخدمت مادة جديدة في تصنيعه وإنتاجه، وصدر عام 2013 قرار عن المحكمة العليا الهندية في دلهي برفض الدعوى على سند من القول بأن «التغييرات الطفيفة التي أجرتها على الدواء لا تستحق براءة اختراع»، مستندة في ذلك على البند الثالث (د) من قانون براءات الاختراع الهندي لعام 2005، الذي ينص على أن «اختراعاً لا يعدو مجرد اكتشاف لشكل جديد من مادة معروفة، ولا يؤدي إلى تعزيز فعالية تلك المادة المعروفة لا يمكن أن يُمنح براءة اختراع»<sup>96</sup>. وهذا يعني أن القانون يمنع منح براءات الاختراع لأي نسخ جديدة من العقاقير المعروفة التي لا تختلف اختلافاً جذرياً عن العقار الأصلي، مما يجعلها متاحة للاستخدام من قبل الآخرين، لعدم تمتعها بحق الاستثنائية. وقد اعتبر البعض هذا الحكم سابقة قضائية، تُعزز فرص شركات الأدوية الهندية على حساب المنافسين الأجانب<sup>97</sup>.

92 Ph. Rivière, « Recul des multinationales pharmaceutiques : Après Pretoria, quelle politique contre sida ? », *Le Monde diplomatique*, 20 avril 2001, <https://bit.ly/2Xi9Ykz>.

93 <https://bit.ly/2XiaFKH>

94 Brazil Breaks Merck Drug Patent in Major Victory for AIDS Activism, Says AHF <http://bit.ly/3beTnpS>, (Accessed 28/5/2021).

95 Décision du 6 octobre 2005, Tribunal Régional Fédéral de la 2ème Région.

96 The Supreme Court of India Civil Appellate Jurisdiction Civil Appeal Nos. 2706-2716 OF 2013 ARISING out of SLPC Nos. 20539-20549 of 2009, décision consultable sur le site suivant <https://bit.ly/2XkO4gs> accessed 28/5/2021.

97 رانجيت ديفراج، «الهند، صيدلية فقراء العالم»، الرابط: <http://bit.ly/2Xl6e1u>. تاريخ الزيارة: 28/5/2021.

وغير خاف، أن الجهود والمواقف والقضايا آنفة الذكر تُعد نماذج قوية ومبررة من أجل توفير علاج لمرضى الإيدز في أنحاء العالم وكسر حق استئثار شركات الدواء في براءات اختراع الدواء على المستوى الدولي.

### المطلب الثاني: نزاع الاتحاد الأوروبي مع كندا

نعرض في هذا المطلب نزاع الاتحاد الأوروبي مع كندا كسابقة قضائية لمنع الخروج عن حق الاستئثار في براءات اختراع الدواء

يعود سبب هذا النزاع إلى أن كندا أدخلت تعديلاً على قانون براءات الاختراع، يسمح لشركات الأدوية (generic) بالحصول على ترخيص إجباري لتصنيع أدوية محمية ببراءات اختراع من أجل تصديرها إلى الدول التي لا تملك القدرة الصناعية على إنتاجها. وقد ادعت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي أن ما قامت به كندا مخالف لاتفاق ترينس، ودفعت كندا هذا الادعاء، بأن ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي غير صحيح؛ لأن ما قامت به كندا يوافق صحيح تفسير المادة الثامنة من اتفاق ترينس بشكل مستقل عن باقي بنود الاتفاق<sup>98</sup>. وتم عرض النزاع على التحكيم لدى جهاز تسوية المنازعات؛ وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، وبالنتيجة قرر فريق التحكيم أن موقف كندا لا يخالف اتفاق ترينس، بل يوافق المادة (30) منه. وقد اعتمد جهاز تسوية المنازعات تقرير فريق التحكيم في السابع من إبريل عام ألفين<sup>99</sup>.

ويلاحظ غياب الدول العربية والإسلامية عن لعب دور في هذا الصدد. مع أن ماضيهم يشهد لهم بأنهم كانوا (العرب والمسلمين) ناجحين نجاحاً مبهرًا في الماضي المجيد<sup>100</sup>، فلماذا انكسروا وانكسارًا مخجلاً في الحاضر المشهود؟ الجواب برسم الجميع أو برسم من يرغب بالإجابة. وأمام ذلك، لعله من المفيد في هذا المقام التذكير بما قضى به الفاروق عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بوقف تطبيق حد السرقة<sup>101</sup>. إذ تُشير واقعة ذلك القضاء إلى تعرض الناس في السنة الثامنة عشر هجرية (عام الرمادة - عام المجاعة) في المدينة المنورة، وما حولها من مناطق - إلى قحط شديد، حتى أكلوا أوراق الشجر والميتة وبعضهم قام بالسرقة، وكان منطوق ذلك القضاء «ما كنت قاطع الناس حتى أشبعهم»<sup>102</sup>، مما يعني وقف تنفيذ حد السرقة على السارقين، وهو قطع اليد؛ لأن قيامهم بالسرقة كان بسبب عدم توفر الطعام لهم.

الأمر الذي يُثار معه التساؤل مجددًا، إذا جاز كسر حق الاستئثار - كما تقدم البيان - في حالة شركة مايكروسوفت في براءات اختراع صناعة الكمبيوتر وبرامجه، وإذا نجح كسر حق الاستئثار في حالة براءات اختراع الطائرات الحربية، وإذا جاز تجاوز ذلك الحق في حالة دواء مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وإذا تم إعفاء السارق من

98 حجب، ص 377.

99 الصغير، ص 11.

100 ذلك أنهم «سلكوا طريق العلم والتعلم والبحث العلمي في جميع فروعِهِ، وَالتَّطْبِيقَ الْعَمَلِيَّ بَعْدَ ذَلِكَ، فَخَاصُوا غِمَارَ الْعُلُومِ وَالِدِّرَاسَةِ، حَتَّى أَسْأَلُوا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَعَارِفِ الْإِنْسَانِيَّةِ... وَقَدَّمُوا لِلبَشَرِيَّةِ خَيْرًا كَثِيرًا، فِي مَجَالِ الطَّبِّ... وَالرِّيَاضِيَّاتِ...، وَالْعُلُومِ الْفِيْزِيَّائِيَّةِ...، وَالْكِيمِيَاءِ، وَعُلُومِ الْأَرْضِ أَوِ الْجْيُولُوجِيَا، وَالْجُغْرَافِيَا...». نقلًا عن الرابط: <https://bit.ly/39cpK5Q>.

101 أماني صالح، الشرعية بين فقه الخلافة الإسلامية وواقعها، ج 2، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة المعهد، القاهرة، 2006، ص 477؛ أحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحدائة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 100.

102 علي الصلاحي، «إدارة الأزمات في عهد سيدنا عمر بن الخطاب عام الرمادة»، <https://bit.ly/2SEtPeF>، تاريخ الزيارة: 2021/5/28.

عقوبة جريمة السرقة إذا ارتكبتها تحت وطأة الخشية من الموت جوعاً، فإنه من الممكن، بل من الضرورة بمكان عمل شيء مماثل أو مشابه ونافع للبشرية في سبيل التصدي أو الإسهام في مواجهة جائحة (كوفيد-19) التي تضرب المجتمعات الإنسانية في كل مكان.

لذا، يبيّن من عينة الجهود والمواقف والقضايا آنفة الذكر، أن حق الاستثارة ببراءات الاختراع وما ورد عليه من قيود عامة واستثناءات خاصة، لم يمنع من وجود نزاع حقيقي بشأن براءات اختراع الدواء، بين الشركات الدولية التي تحتكر صناعة الدواء وبين الشركات الوطنية الساعية لامتلاك نصيب من تلك البراءات من أجل سد الفجوة الدوائية لشعبها<sup>103</sup>، وقد سجلت بعض الدول، كالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا وكندا، شيئاً من النجاح المهم في مواجهة احتكار الشركات الكبرى للأدوية، الأمر الذي ساهم في انخفاض أسعار الكثير من الأدوية الحيوية على الصعيد المحلي والدولي<sup>104</sup>.

وبعد، فإذا كان ما سبق بيانه، قد حقق شيئاً من التخفيف من الاحتكار الحاد لشركات الدواء، فإن ذلك لا يكفي للخلاص من ذلك الاحتكار وارتفاع أسعار الدواء الذي تتحكم به تلك الشركات؛ إذ تبقى بيد هذه الأخيرة، الكثير من أدوية الأوبئة الفتاكة، مثل الإيدز والسل والملاريا والالتهاب الكبدي الوبائي وغيرها؛ لأن احتكارها لصناعة الدواء احتكار يحميه القانون، بل مُشرع باتفاقية تربس الملزمة لجميع البلدان الأعضاء فيها، مما يُبقى حرب نزاعات براءات اختراع الدواء قائمة في الدول المتقدمة أو الدول النامية، من أجل كسر احتكارات الشركات المسيطرة على صناعة الدواء، لتمكين حصول المرضى الذين يحتاجون إلى الدواء بأسعار مناسبة وليست فاحشة، سواء تواجدوا في الدول المتقدمة أو الدول النامية<sup>105</sup>. ذلك أن أصحاب براءات اختراع الدواء لا زالوا يتمسكون بحقوقهم القانوني التام في الاستثارة ببراءاتهم، دون الشعور بالرأفة تجاه ما يصيب المجتمعات الإنسانية من جوائح الأمراض الفتاكة، كجائحة (كوفيد-19)، مثلهم في ذلك مثل تمسك تاجر البندقية بتنفيذ كامل شروط الصك الذي كتبه على مدينه، غير مكترث بحياة ذلك المدين<sup>106</sup>.

والظاهر الذي لا يرقى إليه الشك، أن جميع الجهود القوية المهمة التي بذلت في معالجة حق الاستثارة ببراءات اختراع الدواء، قد حققت نتيجة ضئيلة، ولم تنجح بالقدر الكافي في حسم النقاش وحل الإشكال الذي يُثار بشأنه بين الفينة والأخرى، مما يترك الباب مفتوحاً لظهور مزيد من الجهود والمحاولات لإعادة النظر فيه، بغية الوصول إلى مقاربات جديدة بشأنها، تنصف المتمسكين به، وترفع الظلم عن المحتاجين؛ خدمة المجتمعات الإنسانية في أنحاء المعمورة.

ولعل جائحة (كوفيد-19)، التي تفتك بملايين المرضى حول العالم، تنذر بنهاية احتكار الدواء، ليصل إلى المصابين بها، بسعر مناسب، بصرف النظر عن أماكن تواجدهم. الأمر الذي يستدعي إضافة استثناء خاص يكسر

103 <http://bit.ly/3nn28Rg>.

104 حجب، ص 380.

105 الصغير، ص 13. حجب، ص 362.

106 تاجر البندقية، <http://bit.ly/3bpQwKC>.

حق الاستثارة ببراءات اختراع الدواء في ظل الجائحة المذكورة. وبخاصة في ضوء الحقيقة المسكوت عنها، التي تؤكد أن وصول الشركات الدوائية المُحتكرة، قد استند إلى جهود وسوابق مؤثرة لآخرين كثيرين، ذلك أن إنسان الأمس له باع فيها وصل إليه إنسان اليوم، وأن مخترع اليوم وصل على ميراث مخترع الأمس، عبر الزمن الممتد من خلق سيدنا آدم - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حتى اللحظة التي نعيش.

لذا، فإذا كان القانون يرمي حقوق كل الناس بالمطلق (الحقوق العامة) ويرعى الحقوق الفكرية بالخصوص (الحقوق الاستثنائية)، فإن التحدي الحقيقي أمام القانون والقضاء معاً، يتمثل في إعمال هذه الحقوق بشقيها من النظرية إلى التطبيق، لخدمة الإنسان في كل مكان وزمان، وفقاً لميزان العدل، وقواعد العدالة، ومقتضيات الإنصاف. والظاهر للعيان أن «حقوق الإنسان» تنتهك بقسوة شديدة، و«الحقوق الفكرية» تحمي باحتكار مُشرع، مما يقتضي وقفة صادقة مع الضمير الإنساني مقدمة على جني الأرباح المالية من الساعين إليها على حساب البيئة والصحة والتعليم. وبخاصة أن اختراع الأدوية قد تم وصفه من قبل البعض بأنه «الذهب الجديد لعصرنا، والذي ينتظر استخراج واستغلاله»<sup>107</sup>، للدلالة على ما تُدره صناعة الدواء من أرباح كبيرة على شركات الدواء<sup>108</sup>.

وفي ضوء ما سبق، يبدو أن الجدل بشأن حق الاستثارة ببراءات اختراع الدواء، يُثار مرة أخرى، للبحث مجدداً وفق قواعد المنطق وأسس العدالة في آن، في ظل جائحة (كوفيد-19)، التي عجز العالم كله عن الوصول إلى مطعوم نهائي للوقاية منها أو للشفاء منها، ولا زال البحث مستمراً، ويزداد عدد الوفيات والمصابين بها يوماً بعد يوم، ويتربعون رحمةً وفرجاً من الله تعالى، قبل رحمة وفرج شركات الدواء التي عَيَّنْها على جمع المال من هذه الجائحة قبل المسارعة إلى توفير الدواء للمصابين بها بسعر مناسب أو معقول.

لذا، ليس من شك، أن الأمر يستدعي العمل على كسر أحكام اتفاق تريس الناظمة لبراءات اختراع الدواء لضررها الجسم على المجتمعات الإنسانية في ظل الجوائح، كجائحة (كوفيد-19) المستجد، وذلك من أجل وصول الدواء إلى المرضى، بسعر مناسب، بصرف النظر عن أماكن تواجدهم في هذه المعمورة، بدلالة سبق كسر تلك الأحكام في دواء مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز».

## الخاتمة

### أولاً: النتائج

- أسهمت الحقوق الفكرية في تقدم البشرية جمعاء، وبخاصة الاختراعات المتعددة في كافة المجالات، التي مكنت الإنسان من الانتقال من معيشة تقليدية إلى معيشة استثنائية. وبات إنسان اليوم يعيش في ظل عصر يُغذيه العقل، وتحكمه التقنية، وتُسَيِّرُه الآلة.

107 Elizabeth Ng Siew Kuan, The Impact of the International Patent System on Developing Countries, assemblies of the member states of wipo, Thirty-Ninth Series of Meetings, Geneva, September 22 to October 1, 2003, p.8.

108 تُشير الإحصائيات إلى أن صناعة المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الطبية في عام 2019، تُشكل 11٪ من براءات الاختراع المسجلة دولياً وفقاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

<https://www.wipo.int/export/sites/www/pressroom/ar/documents/pr>, accessed 28/5/2021, WIPO.

وأن عدد براءات الاختراع الدوائية المسجلة في مكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغ 1273 براءة اختراع حتى تاريخ: 2020/5/27، مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون، <https://www.gccpo.org>، تاريخ الزيارة: 2021/5/28.

- أدى حق الاستثناء بالدواء إلى احتكار صناعة الدواء، احتكاراً مُشرعاً بموجب اتفاق ترينس لعام 1994 إلى آثار حرب نزاعات بشأن براءات اختراع من أجل كسر احتكارات الشركات المسيطرة على صناعة الدواء، لتمكين حصول المرضى الذين يحتاجون إلى الدواء بأسعار مناسبة وليست فاحشة، سواء تواجدوا في الدول المتقدمة أو الدول النامية.
- أسهمت القيود العامة والاستثناءات الخاصة، التي وردت على حق الاستثناء ببراءات الاختراع للدواء في تحقيق شيء من التخفيف من الاحتكار الحاد لشركات الدواء، ولكن ذلك لم يكف للخلاص من احتكار تلك الشركات والارتفاع الهائل في أسعار الدواء الذي تحتاجه المجتمعات البشرية لمكافحة الأوبئة الفتاكة التي تعصف بها، مثل الإيدز والسل والملاريا والالتهاب الكبدي الوبائي و(كوفيد-19) وغيرها.
- سجلت بعض الدول، كالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا وكندا، شيئاً من النجاح المهم في مواجهة احتكار الشركات الكبرى للأدوية، الأمر الذي ساهم في انخفاض أسعار بعض الأدوية الحيوية على الصعيد المحلي والدولي. ولكن أصحاب براءات اختراع الدواء لا زالوا يتمسكوا بقوة مفرطة بحقوقهم القانوني التام في الاستثناء ببراءاتهم، لتحقيق الأرباح الطائلة دون الشعور بالرافة تجاه ما يصيب المجتمعات الإنسانية من جوائح الأمراض الفتاكة، كجائحة (كوفيد-19).
- جميع الجهود القوية والمهمة التي بذلت في معالجة حق الاستثناء ببراءات اختراع الدواء، منذ عام 1995، وبخاصة إعلان الدوحة عام 2001، وقد جاءت بنتائج إيجابية ضئيلة، ولم تنجح بالقدر الكافي في حسم النقاش وحل الإشكال الذي يُثار بشأنه بين الفينة والأخرى، مما يترك الباب مفتوحاً لظهور مزيد من الجهود والمحاولات لإعادة النظر فيه، بغية الوصول إلى مقاربات جديدة بشأنها، تنصف المتمسكين به، وترفع الظلم عن المحتاجين لكسره من أجل توفير العلاج للمرضى في المجتمعات الإنسانية في أنحاء المعمورة.
- صعوبة مواجهة جائحة (كوفيد-19) من قبل كل دولة منفردة، غربية أو شرقية، صغيره أو كبيره، فقيرة أو غنية، متقدمة أو متخلفة.

#### ثانياً: التوصيات

- الدعوة إلى انتقال المخترعين للدواء من الصراع الضار بشأن الاستثناء به واحتكاره، إلى التعاون المفيد للمرضى في المجتمعات البشرية، بصورة توازن بعدالة بين مصلحة الطرفين، دون ضرر أو ضرار.
- الدعوة إلى تعاون دولي جمعي للعمل الإنساني المسؤول لمواجهة جائحة (كوفيد-19)، ومن ثم توفير المطعوم لجميع المجتمعات الإنسانية في أنحاء المعمورة، بلا تفرقة أو محاباة بين بني البشر.
- الدعوة إلى إعادة النظر في أحكام حق الاستثناء في الظروف العادية، والتفكير في كسر هذه الأحكام في الظروف الاستثنائية في ظل الجوائح العامة التي تضرب العالم، كجائحة (كوفيد-19)، من أجل وصول الدواء إلى المرضى، بسعر مناسب، بصرف النظر عن أماكن تواجدهم في هذه المعمورة، بدلالة سبق كسر



- تلك الأحكام في براءات اختراع الطائرات، وكذلك في دواء مرض تقصص المناعة المكتسبة (الإيدز).
- الدعوة إلى تخفيض مدة الحماية لبراءات اختراع الدواء من عشرين سنة إلى مدة أقل من ذلك (عشر أو خمس سنوات مثلاً) أو في الأقل تخفيض أسعار منتجات الدواء بعد مرور مدة معينة (خمس أو ثلاث سنوات مثلاً)، من تاريخ أول إنتاج لها، أو طرحها في سوق الدواء.
  - الدعوة إلى إضافة استثناء آخر للمادة (3/27) من تريبس (TRIPS)، والمادة (4) من القانون القطري يمنع أو في الأقل يخفف من نطاق حق الاستثارة ببراءات اختراع الدواء، وبخاصة في ظل الجوائح العامة، كجائحة (كوفيد-19).
  - الدعوة إلى تقييم أحكام حق الاستثارة القائمة في ضوء الحقيقة الغائبة، التي تؤكد أن وصول الشركات الدوائية المحتركة لبراءات اختراع الدواء، قد استند إلى جهود وسوابق مؤثرة لآخرين كثيرين، ذلك أن إنسان الأمس له باع فيما وصل إليه إنسان اليوم، وأن مخترع اليوم وصل على ميراث مخترع الأمس، عبر الزمن الممتد من خلق سيدنا آدم - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حتى اللحظة التي نعيش.
  - الدعوة إلى قيام الدول النامية والدول الأقل نموًا بالعمل على التعاون الإيجابي بشأن تسريع إيجاد الأراضية المناسبة والبيئة المشجعة لنقل وتوطين التكنولوجيا في أوطانها، وبخاصة تصنيع الدواء لخدمة مواطنيها، وتطوير الاقتصاد الوطني لديها.

## المراجع

### أولاً: العربية

- الافتتاحيات، ياسر وزين الدين، صلاح. «مستقبل عقود العمل في الشركات التجارية بعد جائحة كوفيد19- المستجد»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 14، ع 1، 2021.
- البلتاجي، غيداء سمير محمد. أثر حماية اتفاقية تريبس لبراءات الاختراع على واقع الصناعات الدوائية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2014.
- بن زغيبية، عز الدين. مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2001.
- بوترة، طارق. «براءة اختراع الأدوية في ظل اتفاقية التريبس»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ع 84، 2017.
- البواردي، هشام. «لماذا تطورت الهند في صناعة الدواء وفشلت مصر؟»، مقال منشور بتاريخ: 1/1/2017، على الرابط التالي: <https://raseef22.com/economy/2017/01/21/2021/05/28>.
- جبرون، أحمد. مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحمية الحدائق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
- حبيب، محمد. «آثار نظام براءات الاختراع في القوانين والاتفاقيات الدولية على الحق في الحصول على الدواء»، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 3، 2020.
- حمد الله، محمد حمد الله. الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- خالد، محمد خالد. «المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد»، السياسة الدولية، ع 16، إبريل 1994.
- خليل، جلال أحمد. النظام القانوني لحماية الاختراعات ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، 1983.
- الدريني، فتحي. حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987.
- ديفراج، رانجيت. «الهند، صيدلية فقراء العالم»، <http://bit.ly/2Xl6e1u>، تاريخ الزيارة: 28/5/2021.
- زيدان، عبد الكريم. المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2011.
- زين الدين، صلاح. الحقوق الفكرية في القوانين القطرية، وزارة التجارة والصناعة، الدوحة، 2020.
- \_\_\_\_\_. شرح قانون براءات الاختراع القطري رقم 30 لسنة 2006، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- \_\_\_\_\_. المدخل إلى الملكية الفكرية، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- زين الدين، صلاح والطراونة، مصلح أحمد. «النظام القانوني لبراءات الاختراع في التشريع القطري»، مجلة الحقوق، ع 3، 2010.
- شيخة، ليلي. أثر الالتزام بحماية براءات الاختراع على صناعة الأدوية والحصول عليها، دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر، دكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2015/2016.
- صالح، أماني. الشرعية بين فقه الخلافة الإسلامية وواقعها، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة المعهد، القاهرة، 2006.
- الصلاحي، علي. «إدارة الأزمات في عهد سيدنا عمر بن الخطاب عام الرمادة»، <https://bit.ly/2SEtPeF>، تاريخ الزيارة: 28/5/2021.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل. سبل السلام شرح بلوغ المرام، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان.
- طه، مصطفى كمال. القانون التجاري اللبناني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
- العبادي، عبد السلام. حق الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان، 1974.
- عباس، محمد حسني. الملكية الصناعية والمحل التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
- عبد الله، محمد حسن. حقوق الملكية الفكرية، الآفاق المشرقة ناشرون، الشارقة، 2011.
- عبد الواحد، السيد عطية. مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلية، مكتبة جامعة الشارقة، الشارقة، 2012.
- عمر، أحمد علي. الملكية الصناعية وبراءات الاختراع، مطبعة الحلمية، الإسكندرية، 1993.

- العمرى، عبد العزيز بن إبراهيم. كتاب الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين، دار أشبيلية، الرياض، 2001.
- قراش، شريفة. «أثر تطبيق اتفاقية تريبس على براءة الاختراع الدوائية»، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 11، ع 2، 2019.
- القليوبي، سميحة. الملكية الصناعية، ط9، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.
- مأمون، عبد الرشيد وعبد الصادق، محمد. حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، دار النهضة، القاهرة، 2004.
- المهداوي، علي أحمد. «الملكيّة الفكريّة في ميزان المقاصد»، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة 32، ع 3، 2008.
- الناهي، صلاح الدين. الوجيز في الملكيّة الصناعيّة والتجاريّة، دار الفرقان، عمان، 1983.

## ثانيًا: الأجنبية

## References

- ‘Abdallh Moḥamed ḥasn, *ḥqwq almilkiyah alfikriyah* (in Arabic), alafaq almūshrīqha nashīrūwn, alsharīqah, sanat 2011.
- Al‘abady, ‘Abd alsalam. *ḥq almūlkiyah fy alshary‘ah aleslamīyah* (in Arabic), alṭb‘ah alūwlī, maktabat alaqaṣī, ‘amman, 1974.
- Al‘amrī, ‘Abd Al‘aziz Bin Ibrāhīm. *kitāb alwilāya ‘alā albudān fī ‘aṣr alkhulafā’ alrāshidīn* (in Arabic), dār ashbīlya alriyāḍ, 2001.
- Albīltajy, Ghaīdā Samīyr Moḥamed. *athr ḥīmayat atfaqīyat trybs lībràat alīkhtīra ‘ ‘alī waq‘ alṣīna ‘at aldawaeyah fy fīlstyn* (in Arabic), rīsalt majstyr, jamī‘at byrzyt, fīlstyn, 2014.
- Albwardy, Hesham. “līmada taṭwarat alhind fy ṣna‘t aldwa w fashīlat maṣer?” (in Arabic), maqal mnshwr btarykh 21/1/2017. tarykh alzyari: 28/5/2021, alrabṭ: <https://raseef22.com/economy/2017/01/21>.
- Almīhdawy, ‘Aly Aḥmed. “almūlkīyah alfkrīyah fy mīyzan almaqaṣīd,” (in Arabic), *majalt alḥūqwq*, jamī‘at alkūwyat, alsanah 32, ‘ rqm 3, 2008.
- Alnahy, Salaḥ alḍīn *alwajīz fy almilkiyah alṣīna ‘yah w altījarāh* (in Arabic), dar alfūrqaṇ, ‘amman, 1983.
- Alqalywbī, Samīḥah. *almlkiyah alṣīna ‘yah, alṭb‘ah altasī‘ah* (in Arabic), dar alnahḍah al‘arbīyah, alqahīra, 2013.
- Alṣalaby, Aly. “edarat alazmat fy ‘ahīd syḍīna ‘omr bn alkhāṭab ‘am alrmadah,” (in Arabic), tarykh alzyarh: 28/5/2021, <https://bit.ly/2SEtPeF>.
- Alsayd, ‘Abd alwaḥed. *Aṭīyah mabadīe’ alaīqtṣad aljūzey w alkūly* (in Arabic), maktabt jamī‘at alsharīqah, alsharīqah, 2012.
- Alṣn‘any Moḥamed bn aīsmā‘īl, *sūbūl alsalam sharḥ blūwgh almarām, aljūz’ althalīth* (in Arabic), dar alkītab, al‘almīah, bayrūwt, lībnan.
- ‘Aly, Aḥmad. *almlkiyah alṣīna ‘īyah w barāat alīkhtīra* (in Arabic), alṭb‘ah alūwlī, maṭba‘at alḥīlmīyah, alīskndaryi, 1993.
- Bn zūghybah, ‘Iz aldyn. *maqaṣīd alsharīyah alkhāṣah baltaṣrūfat almalīyah* (in Arabic), alṭb‘ah alūwlī, markaz jamī‘at almajd llthaqafah w altūrath, dūbay, 2001.
- Bū watrah, Tarīq. “bra‘at akhtīra ‘aladwyah fy zīl atīfaqyat altrybs,” (in Arabic), *majlat al‘ūlwm al‘īnsanyah*, jamī‘at mantūwry qsanṭīynah, aljazaer, ‘ rqm 84, 2017.
- Dyfraj Ranjyt, alhind, *ṣaydalīyat fuqarā al‘alam* (in Arabic), tarykh alzyari: 28/5/2021. alrabṭ: <http://bit.ly/2Xl6e1u>.
- Fathīy Aldīryny, *ḥaq alabtīkar fy alfqh aleslamy almūqarīn* (in Arabic), mūasast alrīsalah, bayrūwt, 1987.

- Hamadallah, Hamadallah Moḥamed. *alwajīz fy almilkīyah alšīna 'yah w altījarīyh* (in Arabic), alṭb'ah althanyah, dar alnahḍa al'arbīyah, alqahīra, 1997.
- Hbḥb Moḥamed, "athr nīzam brāat alīkhtra' fy alqawanyyn w alatfaqyat aldūwlyah 'alī alḥq fy alḥūšūl 'alī aldawá," (in Arabic), *mjalt kūlyat alqanwn alkūwaytīyah, al'almīyah*, ' rqm 3, 2020.
- Hūsny Abasmoḥamed ' , *almilkīyah alšīna 'tayh w almaḥal altījary* (in Arabic), dar alahḍah al'arabīyh, alqahīrah, 1971.
- Jbrwon, Amḥamed. *maḥūhwm aldawlah alīslamyh: azmt al'ūsūs w ḥatmyat alḥadathah* (in Arabic), alṭb'ah alūwlī, almarkaz al'arby līlabḥath w dīrast alsīyasat, baīrwt, 2014.
- Khaled, khaled Moḥamed, *almūnzamat alaqtšadyah aldwalīyah w alnīzam aldūwaly aljadīd* (in Arabic), alsīsyah aldūwalyah, rqm 16, abryl 1994.
- khalīyl, Jalal Aḥmed. *alnīzam alqanūwny lhīmayat alaīkhtra'at w naql altūknūwlyjya alī aldwal alnamīyi* (in Arabic), alṭb'ah alawlī, 1983.
- Māmūwn, 'abd alrashīyd w 'abd alšadīq, *mūḥamād. ḥqwq almū'alīf w alḥqwq almūjawīrah*, dar alnahḍah, alqahīra, 2004.
- Qarash, Sharīyfah. "athr taṭbīyq aītīfaqyat trybs 'alī brāat alīkhtīra' aldawaeyah," (in Arabic), *almajlah al'arbīyah līlabḥath w aldīrasat fy al'ūlwm alensanyah w alījtma 'yah*, mj rqm 11, ' rqm 2, 2019.
- Saleḥ, Amany. *alshar 'tah byn fqh alkhilafh alīslamīyah w waqī 'tha, alṭb'ah alūwlī, aljūz' althany* (in Arabic), alma'ahd al'almy līlfr alīslamy, maktabt alma'ahd, balqahīra, 2006.
- Shaīkhah, Laylī. *athr alīltīzam behīmayt barāat alekhtra' 'alī šīna'at aladwyah w alḥūšūwl 'alyha; dīrasah mūqaranah byn alūrdūn w aljazaer* (in Arabic), aīṭrūwḥa mūqadīmt līnayl shahadah dūktūwrah al'ūlwm fy al'ūlwm alīqtīšadīyah, jamī'at batīnh 1, aljazaer, 2015/2016.
- Taha Mūšṭafī kamal, *alqanwn altījary allībnanya*, aljūz' alūwl (in Arabic), alṭb'ah alūwlī, dar alnahḍi al'arbyi, alqahīra, 1975.
- Zydan, Abdalkarym. *almadkhal līdīrast alsharīy'ah alīslamīyah* (in Arabic), mūasast alresalah, bayrūwt, 2011.
- Zyn aldīn Salaḥ wa mīšlīh aḥmad alṭrawnah, "alnīzam alqanwny lībrāat alīkhtīra' fy altashrīy' alqatary," (in Arabic), *majlat alḥūqwq*, rqm 3, 2010.
- Zyn aldīn Salaḥ, *alḥqwq alḥkrīyh fy alqwanyn alqataryh* (in Arabic), alṭab'ah alūwlī, wīzarat altījarah w alšīna'ah, aldwha, 2020.
- \_\_\_\_\_, *almadkhal ilā almilkīyah alḥkrīyah* (in Arabic), 3rd ed, dār althaqafah linashr wa altawzī', 'Amān, 2011.
- \_\_\_\_\_. *sharīḥ qanwn brāat al'īkhtīra' alqatari, rqm 30, līsant 2006* (in Arabic), alṭb'ah alūwlī, dar wael līnashr w altawzī', 'amman, 2010.